اللفظ ومستواه الصوابي
من خلال : « موطئة الفصيح »
لابن الطيب الشرقي (*)

بقلم : د. عبد العلي الودغيري
كلية الآداب ــ الرباط

المقدمة الأولى :
تعريف بـ «موطئة الفصيح»

برزت قضية اللحن بصورة جدية باعتبارها مشكلا يحتاج إلى حل في تاريخ اللغة العربية منذ عصر أبي الأسود الدؤلي، وإن لم يخل العصر السابق لذلك من ملاحظة بعض أعراض هذه الظاهرة.

وقد حاول أبو الأسود وتلاميذه من بعده محاصرة اللحن بما وضعوه من أسس لقواعد النحو وضوابط لاصلاح الخط العربي باكتشاف نقط الاعجام وحركات الشكل. وتوجت هذه الجهود في نهاية الأمر بظهور القاموس اللغوي العربي الشامل لأول مرة في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، فوضع بين أيدي متعلمي العربية على اختلاف مستوياتهم قائمة الألفاظ الفصيحة المستعملة في معانيها الصحيحة كما يستعملها العرب الأقحاح أصحاب اللغة. وهكذا تعاونت جهود أصحاب القواميس مع جهود النحاة لتأسيس اللغة الفصحى أي اللغة النموذجية.

ولكن هذه الجهود جميعها لم تستطع إيقاف زحف التغير والتطور اليومي لحياة اللغة العربية التي لم تعد لغة العرب وحدهم، بل أصبحت أيضا لغة لجميع الأجناس البشرية الأعجمية الداخلة تحت لواء الاسلام اذ استظلت بهذا اللواء امبراطورية واسعة الأرجاء، ولا سيما أنه أريد للغة العربية أن تظل لغة جميع المستويات : مستوى الدولة وشؤون الادارة، ومستوى التعليم والفكر والثقافة، ومستوي المعاملات

(*) هو أبو عبد الله محمد بن الطيب الشرقي (أو الشركي) الصنيلي الفاسي (1110 ــ 1170 هـ) أشهر اللغويين والمعجمين المغاربة في عصره، له مؤلفات في مختلف العلوم تزيد عن الستين كتابا ورسالة منها : الحاشية على القاموس المحيط، وشرح الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، وشرح كفاية المتحفظ في اللغة لابن الأجدابي، وموطئة الفصيح لموطأة الفصيح..

وهذه الدراسة عبارة عن قسم صغير من الأطروحة الجامعية التي تقدمت بها لنيل دكتوراة الدولى في اللغة العربية من جامعة محمد الخامس (الرباط) تحت عنوان : (ابن الطيب الشركي : حلقة في تاريخ الفكر اللغوي بالمغرب).

العادية في حياة الناس. ولذلك كان من الطبيعي ألا تحافظ اللغة النموذجية على صورتها الصافية النقية في جميع المستويات والبيئات والأعصار، بل إن لغة المثقفين نفسها التي تمثل المستوى الرفيع لاستخدام الفصحى — وقد أصبحت تكتسب بالتعلم — لم تكن لتسلم من الأخطاء في كثير من الأحيان.

ومنذ القرن الثاني الهجري بدأ يظهر في تاريخ التأليف اللغوي عند العرب نوع من الكتب يهتم بتصحيح هذه الأخطاء التي تلاحظ في لغة العامة والخاصة من المثقفين، وقد امتدت هذه الحركة أحيانا لتتناول لغة عامة العامة أو خاصة الخاصة. وانطلاقا من تلك الفترة وامتدادا عبر التاريخ إلى أيامنا هذه، لم تنقطع حركة التصحيح اللغوي عن أداء مهمتها، ولم تتوقف عن مدنا بالكتب والرسائل التي تعالج مشكلتي الفصيح واللحن. ولقد اهتم بعض الدارسين المحدثين بتتبع آثار وأعمال هذه الحركة منذ العهد الأول، وخرجوا بقوائم طويلة فيها أسماء مؤلفات القوم بشرق العالم الاسلامي وغربه، فأغنانا ذلك عن اعادة البحث في الموضوع (1). ولكن الذي يهمنا أن نبرزه هنا على الخصوص هو ما أسهم به في مسار هذه الحركة علماء نسبوا للمغرب الأقصى، سواء ممن ولدوا فيه واستقروا، أم ممن هاجروا إليه واستقروا كذلك. وهو إسهام ليس بالهين كما سنرى.

1. فأول من يعرف له تأليف في الموضوع — حسب ما أعلم — هو أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التدميري الأندلسي الأصل الفاسي الدار والوفاة (ت 555 هـ) (2) فقد ذكر له مترجموه اسم شرح على فصيح ثعلب وهو (**التصريح لشرح غريب الفصيح**) (3).

2. وكان أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي ثم السبتي (كان حيا سنة 557 هـ) (4) من أشهر المشتغلين بقضية التصويب اللغوي. فهو صاحب الكتاب المسمى : (**المدخل إلى تقويم اللسان**) الذي تم الآن نشره كاملا على مراحل بتعاون أربعة من الباحثين العرب (5). وهو يهتم بلغة العامة في الأندلس والغرب الاسلامي بصفة عامة.

3. ولابن هشام هذا أيضا كتاب آخر وهو : (**شرح الفصيح**) لأبي العباس ثعلب، حققه أخيرا الدكتور حاتم الضامن (6). ويهتم فيه صاحبه بالاضافة للشرح، ببعض ظواهر اللغة العامية في زمانه.

(1) انظر قوائم هذه المؤلفات في : بروكلمان : 211/2 وما بعدها (ط. عربية) — لحن العوام والتطور اللغوي لرمضان عبد التواب ص 66، وما بعدها — لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة لعبد العزيز مطر ص : 57 — حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث لمحمد ضاري حمادي. ص 21 وما بعدها.

(2) ترجمته في : الوعاة : 321/1 — التكملة لابن الأبار : 65/1، (ط. الحسيني) — جذوة ابن القاضي : 138/1 — الأعلام للمراكشي : 68/2.

(3) مخطوط بمكتبة نور العثمانية بتركيا رقم : 3992 (بروكلمان : 211/2).

(4) من مصادر ترجمته : البلغة للفيروزبادي : ص 209 — الوعاة : 48/1 — بروكلمان : 347/5 — الأعلام للزركلي : 212/6 — معجم المؤلفين : 26/9.

(5) نشر قسم منه سنة 1962 بعنوان (باب ما تمثلت به العامة مما وقع في أشعار المتقدمين) باعتناء د. عبد العزيز الأهواني ضمن كتاب : (إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين).
ثم نشر قسم ثان سنة 1966 بعنوان : (الرد على أبي بكر الزبيدي في لحن العامة) باعتناء د. عبد العزيز مطر (مجلة معهد المخطوطات العربية. ج 2 مجلد 12 سنة 1966.
— وفي سنة 1973 نشر بالقاهرة قسم ثالث بعنوان : (الرد على ابن مكي في تثقيف اللسان) باعتناء د. عبد العزيز مطر أيضا.
— وأخيرا نشر د. حاتم الضامن من العراق الأبواب الثلاثة المتبقية منه مسلسلة في مجلة (المورد) ابتداء من ع 2 م 10 س : 1981. وبذلك تم اخراج الكتاب كاملا.

(6) أشار هذا الباحث في مجلة (المورد) ع 2 مجلد 10 س : 1981 إلى أنه انتهى من تحقيقه. وتوجد منه نسخة خطية بالخزانة الحسنية بالرباط رقم : 1944 وأخرى تحت رقم : 7539.

4. ولابي الحكم مالك بن المرحل السبتي (ت 699 هـ) الذي — سوف نتحدث عنه فيما بعد — اهتمام واسع بهذا النوع من الموضوعات، إذ ذكر له مترجموه من التأليف : (**نظم اختصار اصلاح المنطق**[7]).

5. **ونظم الثلث الأول من كتاب (أدب الكاتب)** لابن قتيبة بعد ترتيبه. وهذان كتابان لا نعرف عنهما سوى أنهما مذكوران ضمن مؤلفاته الأخرى عند من ترجم له.

6. وسنتحدث عن (**موطأة الفصيح**) التي شرحها ابن الطيب الشرقي وهي منظومة في حوالي 1500 بيت لكتاب ثعلب.

7. ولأبي عبد الله محمد بن علي بن هانىء اللخمي السبتي (ت 733 هـ) [8] ترتيب واختصار لكتاب (المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام الآنف ذكره، سماه السيوطي : (لحن العامة) في بغية الوعاة. وهذا الكتاب هو المعروف بـ (**انشاد الضوال وارشاد السؤال**) ويعتقد لحد الآن أنه مفقود. وقد قام باختصاره الشاعر الأديب اللغوي الأندلسي أبو جعفر أحمد بن علي ابن محمد بن خاتمة الأنصاري (ت 770 هـ) [9] في كتاب آخر بعنوان : (ايراد الآل من إنشاد الضوال وارشاد السؤال) وتوجد من هذا المختصر نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (1248 ج). ثم اختصر شخص مجهول هذا المختصر نفسه في كتاب قام بنشره المستشرق الفرنسي (كولان) بمجلة (هسبريس) [10].

8. ولمحمد الصغير بن محمد الافراني (أو اليفرني) المتوفى بعد 1150 هـ صاحب (روضة التعريف) [11] رسالة في نوع خاص من اللحن وهو اللحن الذي يقع في الحديث النبوي الشريف، سماها : (فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث) [12] تقع في 15 صفحة، والغرض من الكتابة في هذا الموضوع — كما يشرح في المقدمة — هو اجابة السائل الذي يسأل : هل هنالك رخصة يترخص بها لمن يلحن في حديث نبوي ولا سيما إذا كان لا يتقن العربية ؟ ولذلك قسمت الرسالة إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول. فتحدث في المقدمة عن معنى اللحن في اللغة والفرق بينه وبين التصحيف والتحريف، وتحدث في الفصل الأول عن تقسيم أنواع اللحن الذي يقع في الحديث النبوي. وفي الثاني عن حكم اللاحن فيه. وفي الثالث عمن رخص من العلماء باللحن في الحديث، وجعل الخاتمة للجواب عن بعض الاشكالات الواردة حول كيفية قراءة الحديث.

9. ولمحمد بن الطيب الشرقي عملان معروفان في الموضوع : أولهما : (شرح درة الغواص للحريري) وقد أوجزنا الحديث عنه في القسم الأول من رسالتنا هذه.

10. وثانيهما : شرح لمنظومة ابن المرحل المسماة (موطأة الفصيح) الآنفة الذكر. وهذا الشرح

---

(7) (مختصر إصلاح المنطق) الذي شرحه ابن المرحل هو من عمل أبي القاسم الحسني بن علي المعروف بالوزير المغربي (ولد سنة 370 هـ). وهو الكتاب الذي أهدي للمعري فأجاب عنه برسالة الاغريطي. (انظر : وفيات الأعيان : 172/2 — برنامج الوادياشي : ص 139 في ترجمة ابن المرحل). وقد يصحف (ابن المغربي) في بعض الكتب إلى (ابن العربي).

(8) من مصادر ومراجع ترجمته : بلغة الأمنية : 23 — بغية الوعاة : 192/1 — بروكلمان : 348/5.

(9) ترجمته في : الاحاطة : 239/1.

(10) مجلة هسبريس (HESPERIS) م 12 س 1931. وانظر : لحن العامة والتطور اللغوي (ص 274) للدكتور رمضان عبد التواب. وفيه نفى وجود كتاب ابن خاتمة عكس ما ذكرنا، ولعل السبب أنه لم يطلع على نسخة الرباط.

(11) انظر ترجمته في : التقاط الدرر : ص 438 — دليل مؤرخ المغرب الأقصى 152/1 — معجم المحدثين لابن عبد الله ص 36.

(12) منها نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط محفوظة تحت رقم : 88 ج ضمن مجموع من ص 144 إلى ص 159.

هو المسمى : (موطئة الفصيح لموطأة الفصيح). وهو موضوع كلامنا في هذا الباب.

11. ولأبي حفص حمدون بن عبد الرحمان بن الحاج السلمي الفاسي (ت 1232 هـ) [13] : (شرح على نظم ابن المرحل لفصيح ثعلب) ذكره له ولده محمد الطالب ابن الحاج (ت 1274 هـ) في كناشته المخطوطة [14] في جملة مؤلفاته. وقال عنه إنه « لم يكمل ».

12. ونسب الدكتور محمد ابن شقرون لأبي بكر الشريف الحسني الادريسي السبتي [15] (ت 809 هـ) (**نظم فصيح ثعلب و شرحه**) وقال انه مخطوط بالخزانة العامة بالرباط [16]. و لم أقف عليه.

فصيح ثعلب :

تبين من هذه القائمة التي استطعنا جمعها من المؤلفات والأعمال التي أسهم بها المغاربة في حركة التصويب اللغوي، أن القسط الأكبر منها كان يدور حول كتاب (اختيار الفصيح) [17] لأبي العباس ثعلب (ت 291 هـ) وإما بشرحه وإما بنظمه أو شرح نظمه.

والمتأمل في الحركة التصويبية منذ ظهور بواكيرها يجد أنها سارت في اتجاهين اثنين : اتجاه ينطلق من جمع طائفة من الأخطاء الشائعة في استعمالات الخواص أو العوام من المثقفين وغيرهم والعمل على تصحيحها وردها إلى أصلها الفصيح والتنبيه على الوجوه السليمة للاستعمال، وأحسن الأمثلة التي وصلت إلينا من كتب هذا الاتجاه : كتاب (لحن العوام) لأبي بكر الزبيدي و (المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام السبتي، و (تقويم اللسان) لابن الجوزي و (درة الخواص في أوهام الخواص) للحريري.

وأما الاتجاه الثاني فكان يريد الوصول إلى الغاية نفسها التي يجري وراءها الاتجاه الأول ولكن بطريقة معاكسة : فهو لا ينطلق من الاستعمال الفاسد ليصل إلى الصواب، بل ينطلق من الصواب ليصل إلى تصحيح الفاسد، فهو يضع المثال الذي « يصل به قارؤوه إلى علم جميع ما تلحن فيه العامة » كما يقول ابن درستويه [18]. وأبو العباس ثعلب يقول في خاتمة كتابه الذي يعد من نماذج هذا الاتجاه: « هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لتخف المؤنة فيه على متعلمه الصغير والكبير وليعرف به فصيح الكلام ». فالذين اختاروا هذا المسلك في تعلم العربية الجيدة — وهو المسلك الذي تؤيده الطرق التربوية الحديثة — كابن السكيت (ت 244 هـ) في (اصلاح المنطق) وأبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب (ت 345 هـ) في (فائت الفصيح) بالاضافة لثعلب نفسه والجماعة الأخرى التي سارت على نهجه، آثروا أن يضعوا بين أيدي الناس منتخبات من الكلام العربي الفصيح الذي تشتد الحاجة إليه، وعن طريق حفظه

(13) انظر ترجمته في : التبوغ : 296/1 — دليل مؤرخ المغرب الأقصى : 214/1 — معجم المحدثين لابن عبد الله ص 19. وقد ذكر أنه توفي سنة 1239 هـ وترجم له مؤخرا الأستاذ أحمد العراقي في مقدمة تحقيقه لديوانه المسمى (النوافح العالية في الأمداح السليمانية) وقد قدم هذا التحقيق لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بفاس (1981 م).

(14) كناشة محمد الطالب ابن الحاج مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط رقم : 2875 ز. اللوحة 14.

(15) ترجمته في : بلغة الأمنية ص : 49.

(16) انظر مظاهر الثقافة المغربية ص : 209. وقد أخبرني فيما بعد أنه وقف عليه ضمن المخطوطات المقدمة لجائزة الحسن الثاني.

(17) نشر الكتاب لأول مرة في ليبسك سنة 1876 م بعناية المستشرق (Von. j. Barth). وطبع في مجموعة الطرف الأدبية لطلاب العلوم العربية بمصر عام 1325 هـ. ثم طبع طبعات أخرى مع بعض شروحه. ومن نسخه المخطبة بالمغرب نسخة الخزانة الحسنية بالرباط رقم : 841 وهي برواية أبي علي القالي عن المطرزي ونفطويه وابن الأنباري، ونسخة الخزانة الصبيحية بسلا برواية أبي موسى الجزولي رقم : 293. هذا وقد قام السيد عاطف سيد حسن مذكور بتحقيقه ودراسته وتقدم به لنيل الماجستير من كلية آداب القاهرة سنة 1974.

(18) انظر مقدمة (تصحيح الفصيح).

والعلم به يصل المرء إلى اصلاح لسانه وخطئه.

ومهما يكن فإن الاتجاهان معا يلتقيان في نقطة تماس واحدة وهي : اصلاح المنطق وتصويب الاستعمال، وتوجيه المتكلم والكاتب، وذلك على نحو ما يوضحه الرسم التقريبي التالي :

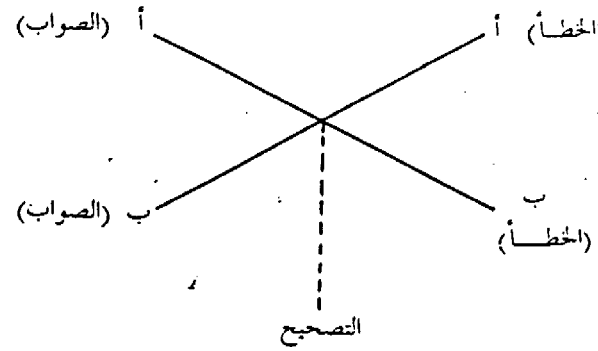

وقد احتل كتاب ثعلب الذي قلنا انه يمثل واحدا من الاتجاهين المذكورين، مكانة مرموقة، ومنزلة عظيمة بين طلبة العربية وشداتها، حتى أصبح في مقام (الكتاب المدرسي) الأول بين كتب تعليم اللغة في شرق العالم العربي وغربه. وقد نوه به ابن درستويه فقال : « قد بلغ الغاية من البراعة وجاوز النهاية في التأدب. ومن لم يحفظه فهو مقصر [19] على كل غرض ومنحط عن كل شرف [20] ». وقال أبو سهل محمد بن علي الهروي : ان « جمهورالناس الذين يؤدبون أولادهم ومن يعنون بأمرهم يحفظونهم كتاب الفصيح المنسوب إلى أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب رحمه الله تعالى قبل غيره من كتب اللغة، لما فيه من الألفاظ السهلة المستعملة، ولأن العامة تخطىء في كثير منها [21] ». فقد كان حسن اختصاره الذي يسهل حفظه، واختياره لأبسط العبارات التي قد تكون مظنة الخطأ في الاستعمال الشائع، هما من أسباب شهرته ومكانته لا عند المشارقة وحدهم بل عند المغاربة أيضا كما بينا من قبل [22].

إلا أن الاهتمام بهذا الكتاب لم يكن دائما مصدره نظرة الرضى والارتياح، بل أحيانا كان الاهتمام به نتيجة ما لوحظ فيه من نقص وما اعتوره من عيوب. فابن درستويه الذي قال فيه تلك الشهادة الثمينة هو نفسه الذي تصدى لتصحيح أخطاء ثعلب وانتقاد منهجه حتى إنه جعل عنوان كتابه : (تصحيح الفصيح)، ومما قاله في انتقاده : « ثم كان مما أغفله منه أيضا أنه لم يفسر ما ذكره فيه من الغريب ولم يوضح معانيه واعرابه، فاحتاج من تَحَفظه إلى التعب في السؤال عن ذلك »[23]. ومثل ذلك أيضا قال أبو سهل الهروي بعد شهادته السابقة : « وكان قد عرّى أكثر فصوله من التفسير ». فكثير من العلماء قد لاحظوا أن شدة اختصار الكتاب أدت إلى إهمال تفسير ما فيه من ألفاظ غريبة، كما لاحظوا خلوه من الشواهد إلا ما ندر واقتصاره على أوجه معينة من فصاحة اللفظ واهمال وجوه أخرى، فضلا عن اهمال كلمات يكثر استعمالها ويكثر بالتالي خطأ العامة فيها. وهذا ما دفع أبا عمر الزاهد إلى وضع كتابه الذي سماه : (فائت الفصيح) مستدركا ما فات شيخه أبا

(19) كذا. وفي القواميس : قصر عن كذا.

(20) مقدمة (تصحيح الفصيح).

(21) انظر مقدمة (التلويح في شرح الفصيح) للهروي.

(22) مما تجدر الاشارة إليه هنا أن النسخة المحفوظة بالخزانة الصبيحية بسلا من كتاب (اختيار الفصيح) تحت رقم : 293 مجموع. تحتفظ بسند قديم من أسانيد المغاربة في رواية الكتاب، وهو سند العلامة النحوي المغربي أبي موسى الجزولي (ت : 606 أو 607 هـ) الذي يتصل بسند شيخه اللغوي الشهير أبي محمد عبد الله بن بري، صاحب حواشي الصحاح، وهذا نص السند : « أخبرنا أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار ابن بري المقدسي ـــ [و] قرأته] عليه ـــ عن أبي طالب عبد الجبار بن محمد المعافري عن الحافظ أبي الحسن سعيد الخير محمد بن محمد بن سهل الأنصاري عن أبي سعيد محمد ابن محمد المطرزي الأصبهاني عن أبي الحسن علي بن الحسن بن كيسان قال : قال أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار النحوي ـــ وقرأته عليه ـــ هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس... ».

(23) مقدمة (تصحيح الفصيح).

العباس. ودفع البغدادي إلى تأليف ما سماه : (ذيل الفصيح). وفعل مثلهما آخرون. فأضافوا واستدركوا ونبهوا وحققوا وشرحوا [24].

على أن أخطر ما وجه لكتاب ثعلب من النقد هو ما جاء به أبو إسحاق الزجاج الذي خطأه في مسائل عديدة في مناظرة شهيرة جرت بينه وبين المؤلف حتى قيل بعدها إن أبا العباس أصبح ينكر نسبة الكتاب إليه وأنه لم يؤخذ عنه بعد ذلك [25]. وبعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك فزعم أن الكتاب من تأليف الحسن بن داود الرقي فأغار عليه ثعلب وادعاه لنفسه، أو أنه مسروق من إصلاح المنطق لابن السكيت [26]. وقد كان ابن درستويه ينتقد بشدة بعض المعايير التي استعملها صاحب (الفصيح) في اختياره الأوجه التي اختارها من كلام العرب. وهو ما سنتحدث عنه في موضع آخر من الباب التالي من هذا القسم. ولكن هذا وغيره مما اعتقده الناس في كتاب ثعلب لم يقف في وجه انتشاره بل ربما كان عاملا مساعدا على ذيوع صيته ونفاق بضاعته عكس ما أراده المنتقدون.

منظومة ابن المرحل :

يعتبر أبو الحكم مالك بن عبد الرحمان بن علي الشهير بابن المرحل السبتي [27] (604 ــ 699 هـ) من أبرز شعراء وأدباء المغرب الأقصى في العصر المريني، وله بالاضافة إلى الابداع الشعري ولع بنظم الكتب العلمية في مطولات وأراجيز كثيرة، وإلى جانب اهتمامه الأدبي، له مشاركة في بعض العلوم ولا سيما العربية. وهو معدود ضمن تلاميذ أبي علي الشلوبين النحوي الأندلسي الشهير. وممن تتلمذ عليه أبو حيان النحوي وأبو العباس المقري صاحب الأزهار. وليس المقام هنا مقام التعريف به مطولا، ولا مقام الحديث عن مؤلفاته الكثيرة، فهي مذكورة في مصادر ترجمته التي أحلنا عليها، وإنما يهمنا أن نتوقف قليلا عند ارجوزته المنظومة التي سماها : (موطأة الفصيح) [28] ــ بضم الميم وفتح الواو والطاء المشددة ــ وأولها :

حمد الالاه واجب لذاتـــــــــه
وشكـــــره على عـــــلا هباتـــــه

(24) انظر طائفة من هذه الشروح وغيرها حول كتاب ثعلب في كشف الظنون : 1272/2. وبروكلمان : 211/2.
(25) انظر (الأشباه والنظائر) في النحو للسيوطي : 206/4 وما بعدها.
(26) انظر بروكلمان : 211/2.
(27) انظر من مصادر ومراجع ترجمته ــ القسم الثاني من صلة الصلة لابن الزبير (قسم الغرباء) الذي نشره د. محمد ابن شريفة بآخر القسم الثاني من السفر الثامن من الذيل والتكملة ص : 527 ــ برنامج الوادي آشي : 139 ــ الاحاطة : 480/1 ــ غاية النهاية في طبقات القراء : 36/2 ــ بغية الوعاة : 271/2 ــ جذوة الاقتباس : 327/1 ــ أزهار الرياض : 346/4 ــ 62/5 وقد ترجم له ابن الطيب الشرقي في آخر (موطئة الفصيح) ترجمة موسعة جلها وارد عند ابن القاضي في الجذوة ــ وانظر : الاكليل القادري : 52 ــ وسلوة الأنفاس : 99/3 ــ النبوغ : 197/1 ــ مالك ابن المرحل لعبد الله كنون ــ مظاهر الثقافة المغربية : 59 ــ الدراسات اللغوية بالأندلس للطيار : 142.
(28) طبعت هذه المنظومة بالمطبعة الفاسية ضمن مجموع المتون العلمية، ومنها نسخ خطية متعددة بخزائن المغرب منها نسخ الخزانة الحسنية ذات الأرقام : 10298 ــ 841 ــ 6031 ــ 6618 ــ 1625 ــ 7425 ــ ونسخة بالخزانة العامة بالرباط رقم : 1037 د وأخرى رقم : 1639 د. ونسخة بالخزانة الصبيحية بسلا رقم : 3911. هذا فضلا عن النسخ الأخرى الموجودة « خارج المغرب كنسخة الظاهرية رقم : 7625 (مجموع) ونسخة القاهرة التي ذكرها بروكلمان (210/2) تحت رقم ثاني : 212/2. وقد ذكر صاحب (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) مجلد 1 ص 179 أن لابن المرحل منظومة مخطوطة بمكتبة نور عثمانية بمدينة اسطنبول تحت رقم : 4485 وذكر أن عنوانها (الصبيح في نظم الفصيح) وأن أولها :

حمد الالاه واجب لذاته ... وشكره على علا هباته

فعلم بذلك أنها هي (موطأة الفصيح) التي نتحدث عنها.

وهي في الواقع ليست مجرد نظم لكتاب ثعلب، إذ تضمنت أيضا بعض الشرح لكثير من مفرداته. وقد ألم الناظم في الأبيات الأولى بذكر ما صنعه في أرجوزته فقال :

وبعد هذا، فسرى في خاطري
من غير رأي نادب أو آمر
أن أنظم (الفصيح) في سلوك
من رجز مهذب مسبوك
وبعض ما لابد من تفسيره
وشرحه والقول في تقديره
من غير أن أعدو[29] ذاك المعنى
واللفظ إلا لاضطرار عنّا
فالمرء قد تنتابه الضرورة
فتصبح النفس بها مقهورة

فهو يذكر أنه سوف يفسر ما لابد من تفسيره مع اختصار لا يتجاوز به المعنى واللفظ المذكورين إلا نادرا. أي أنه لن يتجاوز ما نص عليه ثعلب من أوجه الفصيح في لفظ من الألفاظ ولن يتوسع بالخوض في الأقوال والخلافات إلا عند الضرورة. ولنقارن مقارنة بسيطة سريعة بين قطعة نثرية من كتاب ثعلب وبين ما يقابلها في منظومة ابن المرحل لنلمس الطريقة المختصرة التي استعملها الناظم في الشرح :

يقول صاحب (الفصيح) في (باب فعلت بكسر العين) :

« تقول : قَضِمت الدابةُ شعيرها تَقضمه قضما، وكذلك بلِعت الشيء أبلعه، وسرِطته أسرَطه، وزرِدته أزردَه. ولقِمت ألقَم، وجرِعت الماء أجرَعه، ومَسِست الشيء أمَس، وشَمِمت أشم، وعَضِضت أعض، وغَصصت أغص... »

وقال ابن المرحل ناظما وشارحا لهذا الكلام :

قد قَضِمَتْ شعيرَها الحميرُ
أي أكلت، وأكلُها تيسير
وأصل ذاك الأكل بالمقدم
والشفتين وبأسنان الفم
والخضمُ أكل الشيء بالأضراس
والفم أجمع كأكل الناس
وقد بلعت وسرِطت مثله
لكنه فيما يلين أكله
وقد زردت مثله في سرعة
وقد لقمت لست تعني بلعه
وقد جرعت جرعة من ماء
بلعتها كذاك في الصهباء
وقد مست : وهو لمس باليد
وقد شممت ريحه من بعد
وقد عضضت أي شددت بفم
أو بيد أو بواها فاعلم

فأنت ترى أنه شرح عشرة ألفاظ ونظمها في ثمانية أبيات، وأن هذا الشرح قاموسي ترادفي في الغالب،على أنه قد يضطر أحيانا إلى تضمين بعض الشواهد الشعرية الواردة في كتاب (الفصيح) مع تغيير ما تقتضيه الضرورة في الأبيات المضمنة. ومثال ذلك نظمه لهذه الفقرة من كلام ثعلب التي يقول فيها : « وزَكِنتُ منك كذا وكذا أزْكَن : أي علمت. وينشد هذا البيت :

ولن يراجع قلبي حُبُّهم أبدا
زَكِنْتُ من بعضهم مثل الذي زَكِنُوا

فقد نظمها ابن المرحل مع تضمين البيت الشاهد فقال :

(29) وفي بعض النسخ : (أعزو).

وقـد زكـنتُ أي ظنـنت ظنـا
وقيـل خمّـنتُ، وقيـل المعنـى :
علـمت، ثم أنشدوا يـا صاحبـي
بيتـا رووه لابـن أم صاحب : (30)
يقـول لي قـوم تـلّ بعدهـم
ولـن يراجـع الفـؤاد ودهـم
زكـنت مـن أمرهـم مـا زكـنوا
فأمرهـم لمثـل أمـري بَيِّـن.

شرح ابن الطيب :

هذه المنظومة المُرَحِّلِيَّة اذن هي التي قام ابن الطيب الشرقي بشرحها في كتاب ضخم عنوانه : (موطئة الفصيح لموطأة الفصيح). وكان هو أول شرح يوضع عليها، وبعده وضع حمدون ابن الحاج شرحا اخر على نحو ما مر لكنه لم يصل إلينا.

وليس في النسخ الخطية الموجودة من هذا الكتاب الذي لم يطبع بعد ــ كأغلب آثار ابن الطيب ــ ما يدلنا على تاريخ تأليفه بكيفية مضبوطة، إلا أنه من الثابت أن المؤلف قد حمله معه خلال رحلته الأولى التي قام بها إلى المشرق بقصد الحج سنة 1139 هـ. مما يدل صراحة على أنه ألف قبل هذا التاريخ.

وفي الرحلة التي كتبها ابن الطيب بعد عودته من الحج يتردد ذكر (الموطئة) في كثير من المناسبات :

ــ فقد ذكرها مرة وهو يتحدث عن شوقه لزيارة الحرمين الشريفين فقال : « وكان هيجان شديد شوقي الذي لا يَنْحلُ، وروجان قديد توقي الذي لا يُنْحى نحوه ولا يُنْحَل، زمنَ شرحي لنظم فصيح ثعلب لمالك بن المرحل. فكنت كلما مر بي ذكر الحرام أو الاحرام أضرم نار الأشواق بين الجوانح غاية الاضرام... » ثم أورد قطعة شعرية مما تضمنته الموطئة في البوح بهذا الشوق أولها :

ألا ليت شعري هل أرى البيت معلما ؟
وهل أرِدَنْ يوما على الري زمزما (31)؟

ــ وذكر في موضع ثان قصيدة صاحبه أبي العباس البكوري التي مدحه بها وهو راحل لأداء الحج، وقد تضمنت خمسة أبيات فيها أسماء بعض مؤلفاته منها هذا البيت :

سلـوه على (نظـم الفصيـح) لثعـلب
يريكم له شرحا به الشرق يخجـل (32)

فعلق ابن الطيب على تلك الأبيات بقوله :

« قلت : في قوله : (سلوه الأبيات الخمسة...) تلميح إلى ذكر بعض مؤلفاتي، وتلويح بشيء من مصنفاتي. فأشار بالبيت الأول إلى شرحي لنظم مالك ابن المرحل الذي لبس من حلل البلاغة كل وشي مُرَحَّل. وهو شرح حافل سميته : (**موطئة الفصيح لموطأة الفصيح**). وقد بالغ أصحابنا في الثناء عليه من الآداب ما هو جائز نسبته إليه. وسيأتي بعض أقوالهم البديعة الرائقة في مدح ذلك الكتاب والثناء على معانيه الفائقة (33) ».

وفعلا لقد تحدث ابن الطيب في مواضع متفرقة من رحلته عمن قرظ الكتاب وأثنى عليه من علماء المشرق والمغرب، ونحن أشرنا لذلك في ثنايا القسم الأول من هذا البحث. فقد قرظه : أبو عبد

(30) المقصود هو : قعنب بن أم صاحب الفزاري.
(31) الرحلة : ل : 20.
(32) نفسه : ل : 27.
(33) نفسه : ل : 27.

الله محمد بن عبد الله الفيلالي نزيل الحرمين وكتب عليه نحوا من خمس أوراق [34]، وأبو زيد القاضي عبد الرحمان المالكي المحلي المصري [35]، وأبو العباس أحمد العماوي المالكي الأزهري [36]، وأبو عبد الله محمد بن علي المعروف بابن الأصرم الذي لقيه بالديار الليبية [37]. واعتناء ابن الطيب بتقريظات هؤلاء العلماء وغيرهم دليل على اعتزازه بالكتاب وتفاخره بما صنعه فيه، ولذلك فقد حمله معه إلى المشرق في رحلة حجه، وغايته أن يعرف بنفسه من خلاله. فالكتاب خير من يعرف بصاحبه كما يقال.

ولم يهتم الرجل بذكر كتابه في (الرحلة) دون سواه، بل كان أيضا يحيل عليه في بقية مؤلفاته كشرح الكفاية [38] وفيض الانشراح [39] والعقود النظيمة [40] واضاءة الراموس [41] وغيرها. إلا أن الناس مع ذلك لم يولوه في القديم ولا في الحديث من العناية ما كان يتمناه له صاحبه، وهو في الحقيقة أهل لكل عناية واهتمام، وحبذا لو وجد من يعمل على تحقيقه ونشره.

مخطوطاته :

توجد من هذا الكتاب حسب علمي النسخ الخطية التالية :

1. نسخة الخزانة الزيدانية الموجودة حاليا ضمن محتويات الخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم : (1563 ز). وهي في 559 صفحة من القطع الكبير. في كل صفحة 25 سطرا. وخطها مغربي جيد إلا أنها كثيرة البياض ولا سيما في الصفحات الأولى، وأهم من ذلك أنها ناقصة. فهي عبارة عن الجزء الأول تنتهي بشرح (باب ما أوله المضموم).

2. نسخة خاصة في ملك الأستاذ محمد المنوني (ضمن مجموع) وقد تفضل مشكورا فأعارها إلي لمدة. وهي عبارة عن قطعة من أول الكتاب في تسعين ورقة من القطع المتوسط، وتنتهي بشرح (باب فعلت بكسر العين) وهو الباب الثاني من أبواب الأصل المشروح.

من خصائص هذه النسخة أنها مكتوبة بخط مغربي دقيق هو خط العلامة صالح بن محمد الغلاني (ت 1218 هـ) وأنها سالمة من البياض.

3. نسخة دار الكتب المصرية رقم : 5010 هـ في 340 ورقة. وهي عبارة عن الجزء الأول ينتهي عند أول (باب المفتوح من الأسماء)،

من خصائص هذه النسخة أنها مكتوبة بخط رفيق ابن الطيب في رحلة الحج وتلميذه محمد بن الخياط ابن جيجة الفاسي في أوائل رمضان من سنة 1144 هـ [42]. فهي على هذا أقدم النسخ الموجودة.

4. نسخة أخرى بدار الكتب المصرية رقم : 179 وهي عبارة عن الجزء الأول [43].

5. نسخة أخرى بدار الكتب المصرية رقم : (15 ش) مكتوبة بخط علي بن محمد الجزائري سنة

---

(34) نفسه : ل : 91.
(35) نفسه : ل : 116.
(36) نفسه : ل : 117.
(37) نفسه : ل : 124.
(38) انظر ص : 2 ــ 3 ــ 6 ؛ 21 ــ 24 ــ 26 ــ منه.
(39) انظر ص : 4 ــ 10 ــ 48 ــ 50 منه.
(40) انظر ص : 93 ــ 100 ــ 103 ــ 109 منه. (مخطوط تطوان).
(41) انظر : 16/1 ــ 218 ــ 37/2 ــ 53 ــ 70 ــ 129 (مطبوع).
(42) انظر : (نشرة بالمخطوطات التي اقتنتها الدار من سنة 1936 إلى 1955) لفؤاد سيد : 143/3.
(43) انظر فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية سبتمبر 1925 (42/2).

1301 هـ. تامة (44).

6. نسخة المرحوم خير الدين الزركلي صاحب كتاب (الاعلام) (45) وتوجد حاليا في مكتبة جامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية تحت رقم (2991 ز). وهي تامة في جزئين كبيرين (الأول في 625 صفحة والثاني في 539 صفحة). وقع الفراغ من كتابتها سنة 1358 هـ بخط شرقي جميل هو خط محمد بن أحمد الوشلي اليمني الذي استنسخها للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي. أما الأصل الذي نسخت عنه فهو نسخة دار الكتب المصرية المذكورة أعلاه تحت رقم (15 ش).

هذه هي النسخ التي علمت أنها موجودة من كتاب ابن الطيب المتحدث عنه. وقد اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على نسخة الزيدانية التي أرمز لها بحرف (ز) ونسخة المنوني التي أرمز لها بحرف (م) ونسخة السعودية التي أرمز لها بحرف (س).

الموضوع والبنية :

يتحدث ابن الطيب في مقدمة هذا الكتاب الذي تبلغ صفحاته حسب النسخة السعودية أربعا وستين ومئة وألف (1164) صفحة، عن حافزه على التأليف وطريقته في الشرح وغير ذلك من الأغراض الواجب معرفتها فيقول :

« فهذه تحريرات أَبْرَزَتْ إبريزها يد الأنظار، وتقريرات تُقِر بسَبْك نُضارها لُدُّ (46) النظـار، ونفائس تطرب النفوس، وتتنافس في تحصيلها رؤوس النحارير، ونحارير الرؤوس، وترتقي أدراج دقائقها في كل ساعة المفارقُ والرؤوس، حليت بها جيد (نظم الفصيح)، وأودغتها كل لفظ رائق ومعنى فسيح، وأوضحت فيها مشكلات حارت فيها العقول، وفتحت مقفلات ترددت فيها النقول. ولم أكن ممن ديدنه التقليد لأحد من البشر.

ولست بامعـــة في الرجـــال
أسائـــل هـــذا وذا مـــا الخبر

ولكن أدور مع الحق حيث ما دار، وأتصف بالانصاف بتوفيق الله تعالى لأنه منار الفهم الذي عليه المدار. ولست ممن يرى لتقدم الزمان فضيلة أو يهتضم المتأخر في حقيرة أو جليلة. ولكن أقول ما قال المبرد في كامله وهو القائل المحق : (ليس لقدم العهد يفضل القائل، ولا لحدثانـه (47) يهتضم المصيب، ولكن يُعْطَى كل ما يستحقه)، وكما قال الامام ابن مالك رضي الله عنه في الخطبة التسهيلية : (وإذا كانت العلوم منحا إلاهية ومذاهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين).

وقد حققت القول في كل مسألة من المسائل، ولم أكن ممن يشمله قول القائل :

يقولـــون أقـــوالا ولا يعلمـــونها
ولو قيل هاتـوا حققـوا لم يحققـوا

ووشحت عطفه بوشاح الاعراب، **فاستغنت ألفاظه عن الايضاح والاعراب. ولم أدع تركيبا إلا**

(44) نفسه.

(45) كنت قد وقفت في (الاعلام) للزركلي (67/7) على قوله : « وموطئة الفصيح لموطأة الفصيح — خ — بجلدان عندي ». فبحثت عن خزانة الزركلي حتى علمت أنها أصبحت ضمن محتويات مكتبة جامعة الرياض وأشكر الأستاذ محمد العربي الخطابي الذي ساعدني حتى حصلت على نسخة مصورة منها.

(46) كذا في (م) وفي (س) : (لدا) وفي (ز) بياض مكان الكلمة. واللُّد جمع ألد وهو الخصم.

(47) كذا. وفي الكامل للمبرد 29/1 : « ولا لحدثان عهد ».

أوضحت معناه، وبينت مبناه، ولم أخله من النصوص والشواهد. وربما قلدته من جوهر الآداب أسنى القلائد، لأنه قد يشير لحكم أدبية ويستدعي أمثالا عربية، فنلم ببعض ما قيل في ذلك، ونقتصد في سلوك تلك المسالك. وإذا أنشد شاهدا بيّنا غريبه وأوضحنا بعيده وقريبه. وإذا ألم بأحد عيّنا كنيته واسمه، وبينا في التعريف به حالته ولقبه وَوَسْمه. وأوردنا ما له من الأخبار العجيبة وقصدنا من مستحسنها بديعه وعجيبه، إحماضا لسائمة العقول والأبصار، وتنشيطا لها بالانتقال من مضمار إلى مضمار. وإذا أعاد لفظا عدنا لتفسيره، ولم نكتف بما مر من تقريره. وننوع العبارت لتنوع الاعتبارات :

لابـــدع ان وافى بغـــيث صيّب
وافى بكـــل شذا وعـــرف طـــيب
والخـــصّ بالحمـــد الكـــثير فإنـــه
نَجْرٌ (48)اشتقاق محمد بـن الطـيب »

ويقول :

« مع كون هذا النظم لم تذلل صعابه، ولم تسلك فجاجه ولا شعابه. ولا طمثه قبلي إنس ولا جان. ولا غاص غيري في لجة بحره لاستخراج ما فيه من اللؤلؤ والمرجان. بل بقي روضا أنفا، وتمنع لطالبيه نخوة وأنفا، ولأجل انفرادي بفض ختامه، وسبقي (49) لافتضاض عذرته، وإزالة لثامه، كنت وإن سُبقت (50) كمن وضع، وغدوت وإن نقلت كمن اخترع، فأصبح لؤلؤه المكنون وجوهره الفاخر

يقـــول مـــن تقـــرع أسماعـــه
كم تـــــرك الأول للآخـــــــر

متحدثا بنعم الله سبحانه غير مزهو ولا مُفاخِر.»

ثم يقول : .

« ولولا أن سألنيه زمرة، أرى لكل منهم علي مُطاعَ الإمرة، مع رجاء الثواب الجم من الله سبحانه في الآخرة، وتأميل المجازاة منه تعالى بالدرجات الفاخرة، ما كنت لأجول في هذا المجال، أو أتجلى على منصة المقال. (...) وحيث تم المقصود على الارادة المرجوة، وبرز بحمد الله تعالى ومعونته إلى الفعل من القوة، سميته : (موطئة الفصيح لموطأة الفصيح).

(...)

وسنلم ان شاء الله بالتعريف بالناظم آخرا عند تسميته نفسه، ونطلع في سماء هذا الكتاب بدره وشمسه. »

وقد أوردنا هذه النقول من المقدمة على طولها لأهميتها، فهي تقرر الأمور التالية :

1. أنه ألف الشرح تلبية لطلب زمرة من أصحابه أو تلاميذه.
2. أنه سما ه (موطئة الفصيح لموطأة الفصيح) وفي هذا العنوان ما يوحي بنوع عمله في الكتاب، فهو أراد أن يوطيء به لمن يريد النظر في نظم ابن المرحل والتعمق في مسائله.
3. أنه لم يسبق بشرح آخر لهذه المنظومة، ولذلك فهو عند نفسه كالمبتكر والمخترع لا المقلد.
4. أنه معتز بعمله فلا يراه مقصرا عن أعمال السابقين المتقدمين من العلماء رغم تأخر زمانه، أما

(48) النَّجْر كالنجار : الأصل، ونجر الخشب (القاموس).
(49) في (س) و (م) (سبقيتي) وفي (ز) بياض، ولعل الصواب ما أثبتناه.
(50) المقصود أنه سبق بالنظم.

الشرح في حد ذاته فقد ذكر من خصائصه أنه اشتمل على :

1. شرح الشواهد الواردة في النظم.
2. إضافة شواهد جديدة ونصوص أدبية وأخبار وحكم وأمثال على سبيل التوسع والاحماض.
3. التعريف بالأعلام الواردة في النظم بذكر أخبار وأحوال من يتعرض له ابن المرحل (51).
4. تحقيق القول في المسائل اللغوية، وتحرير القضايا المشكلة وتقرير رأيه فيها من غير تقليد ولا تبعية لأحد بعينه.

هذه هي أهم النواحي التي رأى ابن الطيب أنها تميز شرحه هذا. ونحن يمكن أن نفكك بناء هذا الكتاب الى وحدات تترابط فيما بينها وتنتظم على النحو التالي :

1. فالكتاب في جملته يمكن اعتباره بنية كبرى أو نصا كبيرا له عنوانه الخاص وهو (موطئة الفصيح لموطأة الفصيح) وداخل هذا البناء الكبير تنتظم مجموعة بنى صغيرة، فبنى أصغر منه.

2. والنص الكبير (أو النص في جملته) يتكون أساسا من ثلاثين بابا — حسب تبويب كتاب ثعلب وتبويب منظومة ابن المرحل — أي أنه يتألف من ثلاثين شرحا أو ثلاثين نصا، كل نص له عنوانه الخاص : (باب فعلت بفتح العين) — (باب فعلت بكسر العين) — (باب فعلت بغير ألف)... الخ. وكل نص أو شرح منها يمكن اعتباره اذن بنية متوسطة.

3. وابن الطيب لم يشرح كل باب جملة واحدة، ولكنه يجزئه إلى نصوص صغيرة، فيأخذ كل بيت أو كل مجموعة من الأبيات ترتبط فيما بينها بفكرة و قضية لغوية معينة، ويشرحها على حدة. ومنها ينتقل إلى البيت أو إلى مجموعة الأبيات التالية، فيكون إذن قد جزأ الباب الواحد إلى نصوص صغيرة كل واحد منها له بداية ونهاية ووحدة موضوعية، بحيث يمكن لكل منها أن يأخذ عنوانا جزئيا مستقلا. ويمكن هذه الوحدة الصغيرة، بنية صغيرة.

4. ثم إنه يأخذ في النهاية كل وحدة من هذه الوحدات الصغيرة (أي كل نص صغير مكون من بيت أو مجموعة أبيات) فيحلله إلى مستويات ثلاثة حسب الترتيب التالي :

أ. المستوى النحوي والصرفي.
ب. المستوى المعجمي والدلالي.
ج. المستوى البلاغي والعروضي.

فهو يبدأ شرحه بالمستوى الأول فيحلل النص الصغير (البيت أو مجموعة الأبيات) تحليلا نحويا صرفيا اشتقاقيا. ثم ينتقل إلى المستوى الثاني من التحليل فيفسر معاني الألفاظ، ويتعرض لخلافات اللغويين وآرائهم، ويناقشهم مستعينا بطائفة من الشواهد المتنوعة، ثم يختم بالمستوى الثالث فيذكر النواحي البلاغية والعروضية في شيء شديد من الاختصار والايجاز.

وإذا كان شرح ابن الطيب في جملته يقسم إلى هذه المجموعة من الشروح الجزئية، فإن هناك خيطا رفيعا يجمع بين هذه الأجزاء كلها — وهو أهم شيء في الكتاب — وهذا الربط هو البحث في مشكلة المستوى الصوابي للفظ العربي. وهذه النقطة الجوهرية في عمل ابن الطيب هي التي سنناقشها في الباب التالي.

(51) من الذين عرف بهم من الشعراء : العرجي (72/2 س) — السموأل (274/2 س) — عمران بن حطان 322/2 س — حميد بن ثور 479/2 س — رؤبة 481/2 س — ومن اللغويين : ثعلب : 695م — الزجاج 7س — الفراء : 511/2 س — ابن الأعرابي : 527/2 — معمر بن المثنى : 482/2. وعرف بكثير غيرهم.

شخصية مؤلفه :

في (موطئة) ابن الطيب جانب في غاية من الأهمية وهو الحضور البارز لشخصية المؤلف العلمية. وهذا شيء لا يلحظ في هذا الكتاب دون غيره من كتبه الأخرى، بل هو أمر مشاهد في غير ما كتاب من مؤلفاته التي وصلت إلينا. فثقة الرجل بعلمه ونفسه جعلته لا يكتفي بنقل الآراء وتأليف بعضها إلى جانب بعض على ما يفعله المقلدون من أهل زمانه، وإنما ينقل ما سلمه نظره وعلمه لما أورده ثم عقب عليه، ودخل في مناقشات مع صاحبه مما جعل كتابه هذا ميدانا تجول فيه أفراس النظر وتتبارى في ساحته الآراء على اختلافها، وجعل قارئه يحس بالمتعة العلمية وهو يتتبع ما يدور أمامه، ويقتنع أن ابن الطيب حين وصف نفسه في المقدمة — على نحو ما مر — بأن أنشد :

« ولست بامعـــة في الرجـــال
أسائـــل هـــذا وذا مـــا الخبر

ولكن أدور مع الحق حيث ما دار »، وحين قال : « ولم أكن ممن يشمله قول القائل :

يقولـــون أقـــوالا ولا يعلمـــونها
ولـــو قيـــل هاتـــوا حققـــوا» (52)

إنما كان قوله صادقا ووصفه لنفسه وصفا على الحقيقة. فالرجل لم يكن يترك أحدا من علماء اللغة الذين ترد أقوالهم في موضوع من الموضوعات التي يتطرق إليها إلا وناقشه وجال معه في حلبة علمه، منتقدا ومعقبا أحيانا، وساخرا ضاحكا أحيانا أخرى. ولم يكن يمنعه من الملاحقة والمماحكة أن الواحد من هؤلاء اسم من الأسماء الشهيرة التي أطبق الجميع على احترامها وتقديرها. بل كان من الفئة التي لا تسلم بصحة علم العالم لمجرد تقدم زمانه، ولا تهتضم المتأخر في حقيرة أو جليلة كما قال.

وهكذا وجدناه في (الموطئة) لا يفرغ من مناقشة واحد من هؤلاء المتقدمين المشهورين إلا ليدخل في مناقشة غيره، فلم يسلم من نقده وتعقيباته لا ثعلب ولا الأصمعي ولا أبو زيد الأنصاري ولا قطرب ولا ابن السكيت ولا الهروي، ولا ابن جني، ولا المرزوقي، ولا ابن هشام، ولا الجوهري، ولا المجد الفيروزبادي، ولا الفيومي ولا سواهم من علماء اللغة الذين تتردد أسماؤهم.

وليست من غايات بحثنا هذا أن نتتبع آراء ابن الطيب في كل مسألة مسألة من القضايا العديدة التي ناقش فيها هؤلاء العلماء، فذلك أمر يطول لو أردنا الوقوف عنده. على أننا سنرى أمثلة منه في الباب التالي. ونكتفي في هذا الباب بذكر مثالين متنوعين ولا نهدف بهما سوى توضيح هذا الجانب البارز من شخصيته العلمية ومنهجه في هذا الكتاب.

المثال الأول : قال ابن المرحل في (باب فعلت بفتح العين) :

وقـد غـلت قـدرُك فهـي تـغلي
وقـد غَـثت نـفسك فهـي تغثـي

فقال ابن الطيب في شرحه :

« يقال : غلت القدر بفتح الغين المعجمة واللام تغلي كرَمَى غليا بالفتح وغليانا بالتحريك. هذه اللغة الفصحى وعليها اقتصر جماعة من المحققين ومنهم صاحب (القاموس) وابنا القوطية والقطاع وبها ورد القرآن في قوله : (يغلي في البطون) (53)—

(52) البيت نسبه العاملي في (انجلاة) ص 1 إلى ابنة أنس بن إياس، وفيه : (يقولون أقوالا ولا يعرفونها).
(53) الدخان : الآية 45 وتمامها : (إن شجرة الزقوم طعام الأثيم، كالمهل يغلي في البطون). وقد صحفت في الأصل إلى : (تغلي بطونهم).

وحكى شارح الأصل : [54] غلي كرضي، وأنشد عليها قول أبي الأسود :

ولا أقول لقدر القوم قد غَليت
ولا أقول لباب الدار مغلوق

وقال في المصباح بعد أن ذكر (غلى) وقال إنها الفصحى : (وفي لغة قليلة : غلي من باب تعب. قال:

ولا أقول لقدر القوم قد غليت

البيت).

فاستدل بالبيت كشارح الأصل لكون هذه اللغة قليلة. وقد ذكره الجوهري في صحاحه شاهدا على رد هذه اللغة ونفيها وكونها ليست لغة أصلا، وإنما هي لحن لأنه قال : غلت القدر تغلي، ولا يقال غليت. قال أبو الأسود الدؤلي :

ولا أقول لقدر القوم... الخ

أي فصيح لا يلحن.

قلت : ولا خفاء أنه يصلح شاهدا لكل منهما. لأن قوله : (لا أقول) يحتمل أنه أراد أنه فصيح لا يلحن لعراقته في العربية كما قال الجوهري، فيكون أراد نفي هذه اللغة وعدم إثباتها، ويحتمل أنه أراد لا ينطق إلا بالفصيح والأفصح لمهارته ومعرفته بألسنة العرب ولا يتكلم باللغة القليلة أو الرديئة ونحو ذلك. وهذا أقرب للفصاحة وأنسب باظهار الاقتدار على التعبير بما يشاء. هذا إذا حملنا كلام أبي الأسود على أنه أراد الألفاظ دون معانيها.

ويحتمل عندي أنه أراد مدلول هذه الألفاظ، وأنه أشار إلى أنه عالي الهمة رفيع القدر مصروف الوجهة إلى الأمور التي تعنيه، وليس هو ممن همته في بطنه كالطفيليين الذين تكون جل أحاديثهم على أنواع المآكل وأجناس المطاعم، وأنه لعلو همته، ونباهة قدره، ورفعة شأنه، وشرف نفسه ممن لا يقف في أبواب الناس ولا يتحلق على أفنية الأغنياء ولا يتذلل لهم رغبة في دنياهم. وهذا هو المناسب لهمم العرب وشيم ما تحلوا به من الأدب. وأما كونه لا يقول : (غليت) بل (غلت) ولا يقول (مغلوق) بل (مغلق) فهو وان كانت تحته جدوى فليست من المعاني التي تعتبرها الأعراب، ويلتفت إليها أهل الأدب » [55].

فها أنت ذا تراه بعد أن استعرض أقوال وآراء العلماء المختلفة، ينفرد بشق طريق خاصة به بين تلك الطرق والمذاهب، ويوجه بيت أبي الأسود توجيها طريفا جديدا اقتضاه نظره وتأمله.

المثال الثاني : أن محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت 206 هـ) ألف كتابا سماه (المثلثات) [56] يعتبر أول كتاب في موضوعه. وقد جمع فيه طائفة قليلة [57] من الألفاظ التي تشترك في الخصائص التالية :

ـــ الوزن الصرفي الواحد.

(54) يقصد المرزوقي في شرحه لفصيح ثعلب.
(55) الموطئة : 747/1 ـــ 748 م.
(56) طبع كتاب قطرب بتحقيق الدكتور رضا السويسي بالدار العربية للكتاب (ليبيا ـــ تونس) سنة 1978.
(57) بلغ عدد المثلثات الواردة في كتاب قطرب الذي نشره السويسي (انظر الهامش السابق) 32 مثلثة. وقد نظمها أبو القاسم عبد الوهاب بن الحسين الوراق المهلبي البهنسي (ت 685 هـ) في الأرجوزة الشهيرة التي أولها :

يامولعا بالغضب والهجر والتجنب
في جده واللعب حبك قد سرح بي

(وقد أعاد نشرها الأستاذ عبد الله كنون بالعدد الثالث من مجلة المناهل سنة 1975)، فكان عدد مثلثاتها ثلاثين (30) فقط. وحين شرح عبد العزيز المغربي(ت 964 هـ) منظومة البهنسي في نظم آخر سماه «المورث لمشكل المثلث» (مطبوع بفاس سنة 1317 هـ في مجموع المتون الكبير)

ـــ العدد الثابت من الحروف.

ـــ الترتيب الثابت بين هذه الحروف.

وتختلف فيما بينها في المعنى وفي حركة فاء الكلمة. مثال ذلك :

الغَمْر : (بالفتح) الماء الكثير.

الغِمر : (بالكسر) الحقد في الصدر.

الغُمْر : (بالضم) الذي لم يجرب الأمور، الضعيف في حالاته.

ولكن الذين جاؤوا بعده (58) صاروا يستدركون عليه أشياء جديدة، ويضيفون الى لائحته الأولى الفاظا كثيرة حتى بلغ ذلك ذروته عند أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) (59) الذي جمع من المثلثات قدرا بلغ ثلاثا وثلاثين وثمان مئة (833) مثلثة موزعة على نوعين : 1. المثلثات المتفقة المعنى. 2. المثلثات المختلفة المعنى. وعدد ما جمعه من النوع الثاني وحده ـــ وهو الذي اقتصر عليه قطرب ـــ خمس وتسعون وست مئة (695) مثلثة، وهنا يجب أن نذكر ابن الطيب الشرقي لأنه ملأ كتاب (الموطئة) حديثا عن تقصير قطرب واهماله لعدد كبير من الألفاظ المثلثة، مستفيدا مما كتبه العلماء في الموضوع ولا سيما كتاب البطليوسي. والحق أنه لم ينبه على قطرب وحده، بل نبه على غيره أيضا ممن كان يسميهم « أصحاب المثلثات ». ونبه على البطليوسي بدوره ولكن في مواضع قليلة. ولا يسمح مجال بحثنا أن نستعرض كل الألفاظ التي استدركها ابن الطيب، وإنما نعطي بعض الأمثلة.

ففي (باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى) استدرك مثلثات الألفاظ التالية (60) :
الخيط ـــ الحبر ـــ القسم ـــ الصدق ـــ السرب ـــ الجزع ـــ الحمل ـــ القرن ـــ الشكل ـــ الفل ـــ النعمة ـــ الجنة ـــ البضع ـــ الثغال (61).

وفي (باب المضموم أوله) استدرك : (اللعبة ـــ القلفة) (62) وكلاهما بتثليث الفاء مع اختلاف المعنى.

وفي (باب المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى) استدرك (الأكلة ـــ الموتة ـــ الخلة)(63).

وفي (باب المكسور أوله والمضموم باختلاف المعنى) استدرك : (الثلث ـــ الربع ـــ الخمس ـــ السدس ـــ السبع ـــ الثمن ـــ التسع ـــ العشر ـــ الخلف) (65).

وهو الذي أوله :

حمدا لباريء الأنام ثم الصلاة والسلام
ما ناح في دوح حمام على الرسول العربي

وجدنا هذه المثلثات قد وصلت إلى سبع وثلاثين. وقد ذكر الزميل الصديق الدكتور صلاح الفرطوسي في مقدمة تحقيق مثلث البطليوسي (97/1) أن مثلثات قطرب التي اطلع عليها بلغت ثلاثا ومئة مثلثة. والمسألة تحتاج إلى بحث مستفيض.

(58) انظر قائمة المؤلفين في المثلثات في ص 48 من الجزء الأول من (المثلث لابن السيد البطليوسي) تحقيق ودراسة الدكتور صلاح الفرطوسي. بغداد ـــ 1981.

(59) حقق كتابه الدكتور الفرطوسي (انظر الهامش السابق).

(60) كل هذه الألفاظ المستدركة مثلثة الفاء فهي بالفتح والكسر والضم مع اختلاف المعنى.

(61) انظر الموطئة على الترتيب : ج 120/2 ـــ 122 ـــ 122 ـــ 123 ـــ 128 ـــ 132 ـــ 136 ـــ 142 ـــ 144 ـــ 144 ـــ 151 ـــ 154.

(62) نفسه : ج 161/2 ـــ 163.

(63) نفسه : ج 200/2 ـــ 205 ـــ 207.

(64) ذكر ابن الطيب اقتداء بابن المرحل في منظومته أن الألفاظ من (الثلث إلى العشر) كلها مثلثة الفاء باختلاف المعنى. فهي بالفتح مصادر وأسماء العدد وبالكسر : الأظماء وهي جمع ظِمء وهو ما بين الشربتين. وذلك بأن تحبس الابل عن الورود إلى غاية العدد. فالخمس أن تحبس إلى اليوم الخامس والتسع إلى التاسع وهكذا. وأما بالضم فتكون بمعنى الجزء من العدد . وقد ذكر البطليوسي الألفاظ من الربع إلى العشر ولم يذكر الثلث.

(65) انظر الموطئة على الترتيب : ج 221/2 ـــ 222.

فكل هذه المثلثات مستدركة على قطرب وغيره. وضمنها أربع مثلثات لم ترد عند البطليوسي وهي : (الفل ــ اللعبة ــ القلفة ــ الثلث). وقد ترد مثلثة عند البطليوسي ولكن بمعان مختلفة عما يذكره ابن الطيب، مثال ذلك مثلثة (الثفال) (66).

فمن هذين المثالين يستطيع المرء أن يتبين مدى حرص ابن الطيب على اثبات شخصيته العلمية وحضورها القوي في شرحه، وهذا ما سوف يزداد وضوحا وتأكدا عند دراستنا للموضوع الذي نعتبره أهم ما يمكن بحثه في هذا الكتاب وهو قضية اللفظ ومستواه الصوابي.

كلمة عن مصادره :

تتميز كتابات ابن الطيب ــ في جملة ما تتميز به ــ بكثرة ما يتردد فيها من أسماء الكتب على اختلافها وأسماء المؤلفين على تنوعهم، وهذا يعكس ثقافة الرجل المشاركة ومحاولته استغلال أكبر قدر ممكن من هذه الثقافة في كل موضوع يتناوله. وما كتاب (الموطئة) سوى نموذج من هذه الكتابات. ويصعب علينا أن نضع لائحة إحصائية نهائية بأسماء المصادر والمراجع التي تخللت هذا الكتاب نظرا لحاله التي هو عليها الآن من كونه مخطوطا كبيرا لم يطبع بعد، ولكننا نستطيع أن نقدم لمحة موجزة عنها اعتمادا على ما استفدناه من قراءتنا فنقول :

اعتمد ابن الطيب في شرحه لمنظومة ابن المرحل بالدرجة الأولى على مجموعة من كتب التصويب اللغوي وبعض شروح (الفصيح) ونذكر منها : اصلاح المنطق لابن السكيت ــ تصحيح الفصيح لابن درستويه ــ أدب الكاتب لابن قتيبة ــ درة الخواص للحريري ــ ما تلحن فيه العلامة للجواليقي.

ــ المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام ــ شرح الفصيح له. أما شرح المرزوقي (أحمد بن محمد ت 421 هـ) لفصيح ثعلب (67) فكان أهم مصادره في هذا النوع من الكتب. وكان في غالب الأحيان يشير إليه ب (شرح الأصل) وإلى صاحبه ب (شارح الأصل).

ومن نوادر هذا النوع (كتاب ابن حمزة) (أبي الهيذام كلاب بن حمزة العقيلي ت (207 هـ)، وهو أحيانا يصحف إلى (كتاب ابن جمرة) (68). وهذا الكتاب يسمى في المصادر التي تعرضت له كتاب (ما تلحن فيه العامة)، ويعد اليوم من الكتب المفقودة (69).

وتأتي بعد ذلك في الدرجة الثانية من حيث الأهمية قواميس اللغة العامة وشروحها التي نذكر منها:
القاموس المحيط ــ الصحاح ــ المصباح ــ المحكم ــ العباب ــ مختصر الزبيدي ــ كفاية ابن الأجدابي ــ التهذيب للأزهري ــ الجمهرة لابن دريد ــ مجمل ابن فارس ــ أساس البلاغة للزمخشري ــ المنجد لكراع ــ حواشي ابن بري ــ شرح خطبة القاموس للمناوي... الخ.

ومن كتب اللغة والمفردات الأخرى نجد :
مفردات الراغب ــ الغريبين للهروي ــ المشارق لعياض ــ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ــ الفائق للزمخشري ــ النبات لأبي حنيفة ــ شفاء

(66) عند البطليوسي (389/1) : الثفال بالفتح : المرأة العظيمة الكفل الثقيلة عن التصرف، وبالكسر : الأشياء الرزينة والبضم : لغة في الثقيل، وهي عند ابن الطيب : الثفال : بالفتح : البطيء من كل شيء، وبالكسر : ما يوضع تحت الرحى من جلد ونحوه. وبالضم : الحجر الأسفل من الرحى.
(67) منه نسخة مخطوطة ذكرها بروكلمان : 211/2 وقال انها في كوبريلي رقم : 1323.
(68) انظر على سبيل المثال : الموطئة : 67/1 م.
(69) انظر : لحن العامة والتطور اللغوي : ص : 78.

الغليل للخفاجي ــ الأضداد لابن الأنباري ــ المقصور والممدود له ــ فعلت وأفعلت لقطرب ــ أفعال السرقسطي ــ أفعال ابن القطاع ــ أفعال ابن القوطية ــ أفعل من كذا للقالي ــ مثلث قطرب ــ مثلث البطليوسي ــ مثلثات ابن مالك ــ الخصائص لابن جني ــ فقه اللغة للثعالبي ــ الصاحبي لابن فارس ــ المزهر للسيوطي ــ نوادر أبي زيد ــ نوادر القالي ــ أمالي ثعلب... الخ.

ومن مصادره اللغوية النادرة : (خلاصة المحكم) وهو كتاب يتردد بكثرة في هذا الشرح كما في شرح القاموس دون أن يعزى لمؤلفه، ومعلوم أن لمحكم ابن سيده الأندلسي عددا من التلخيصات (70) لعدد من الأشخاص وكلها مفقودة، ولا ندري أيها كان مرجع ابن الطيب.

ومنها كتاب (المستدرك في اللغة) للزبيدي، وهو من النوادر، إذ لا توجد منه في أيامنا هذه سوى نسخة فريدة يصعب الاعتماد عليها محفوظة بخزانة القرويين (71).

ومنها (شرح غريب ابن الحاجب) لابن عبد السلام (محمد بن عبد السلام الأموي المكي من القرن السابع). هكذا يسميه ابن الطيب. وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بعنوان (لغات مختصر ابن الحاجب) (72).

ومنها (شرح ألفاظ المهذب) لاسماعيل بن هبة الله الموصلي (المعروف بابن باطيش) من القرن السابع. وهو شرح لغريب ألفاظ (المهذب في الفروع) لأبي اسحاق ابراهيم بن محمد الشيرازي الشافعي (ت 476 هـ) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (73). وابن الطيب ينقل عن شرح هبة الله في مواضع متفرقة.

ومنها (غريب البخاري) للقزاز. هكذا يذكره ابن الطيب (74). وإذا كان القزاز المقصود هو أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني صاحب (الجامع في اللغة) (ت 412 هـ)، فنحن لا نعلم له تأليفا في الموضوع حسب مترجميه (75).

ومن مصادره التي يكثر النقل منها في هذا الشرح ــ كما في شرحه للحاشية ــ (الجامع في اللغة) لأبي عبد الله القزاز المذكور وهو كتاب يعد اليوم مفقودا.

ومنها (كتاب الفرق) لأبي زيد (سعيد بن أوس الأنصاري) (ت 215 هـ). وقد ذكره ابن النديم في ترجمته.

ومنها كتاب (الغرائب) لابن رشيق القيرواني. وقد ذكره حاجي خليفة (76). ولعله هو كتاب (الشذوذ في اللغة) الذي أشار إليه السيوطي في الوعاة (77) وقال عنه : « والشذوذ في اللغة يذكر فيه كل كلمة جاءت شاذة في بابها ».

ــ أما كتب النحو والصرف فنذكر منها :

كتب ابن مالك كالألفية وشروحها وحواشيها التي منها حواشي الأزهري والشنواني ويس، والكافية، والتسهيل بشروحه (كشرح ابن هشام)،

(70) انظر (المعجم العربي بالأندلس) لكاتبه : ص 57.
(71) رقم هذه النسخة القروية 64. وانظر ما كتبناه حولها في (المعجم العربي بالأندلس) ص 51 وما بعدها.
(72) انظر (المعجم العربي) للدكتور حسين نصار : 66/1.
(73) انظر كشف الظنون : 1912/2.
(74) انظر على سبيل المثال : الموطئة في : 187 م.
(75) يراجع بصفة خاصة كتاب : (القزاز القيرواني ــ حياته وآثاره) للمنجي الكعبي ــ تونس 1968.
(76) كشف الظنون : 1444/2.
(77) بغية الوعاة : 504/1.

ولامية الأفعال بشروحها (كشرح المكلاتي).

ومن كتب ابن هشام : التوضيح، والمغني بشروحه التي منها شرح الدماميني، وقطر الندى، وغيرها.

ومنها : الارتشاف لأبي حيان، والمقرب لابن عصفور، وشرح الرضي للكافية الحاجبية، والاقتراح للسيوطي، ونتائج الفكر للسهيلي (في علل النحو) (78) والكتاب لسيبويه مع بعض شروحه وخاصة شرح الصفار (قاسم بن علي البطليوسي، من القرن السابع) وشرح ابن أبي الربيع السبتي المغربي.

ومن نوادر هذا النوع كتاب لابن الحاج (أحمد بن محمد الأزدي الاشبيلي ت 647 هـ) على المقرب لابن عصفور يسميه ابن الطيب : (شرح المقرب لابن الحاج) وعند السيوطي (79) أن لابن الحاج المذكور « ايرادات على المقرب ».

ومن كتب البلاغة والعروض : نذكر : مختصر السعد، وشرح الخزرجية للزموري (المغربي) سوى كتب أخرى عديدة.

ومن كتب الأدب المختلفة نذكر : الكامل للمبرد ـــ العقد لابن عبد ربه ـــ نقد الشعر لقدامة ـــ العمدة لابن رشيق ـــ مقامات الحريري ـــ وشرحها للشريشي ـــ الروض الأنف للسهيلي ـــ نفح الطيب للمقري.

ومن الأشعار نذكر : شرح الحماسة للمرزوقي ـــ أشعار النابغة وزهير وحسان، وشرح السقط، واللامية للطغرائي وشرح الكعبية لابن هشام وشرح الهمزية لابن حجر وبعض شروح رسالة ابن زيدون.

ومن مراجعه الأدبية المغربية نذكر على الخصوص كتاب أبي علي اليوسي المسمى : (زهر الأكم في الأمثال والحكم) (80) وشرح شواهد البخاري لابن غازي وهو من النوادر.

بعد هذه الطائفة من المصادر والمراجع تأتي في المرتبة الثالثة من الأهمية الكتب الدينية من تفاسير ومجاميع الحديث ودواوين الأصول وفروع الفقه، وكتب المعارف العامة من طب وتاريخ ورحلات وفهارس وغيرها.

* * *

ذلك هو كتاب (الموطئة) في اطاره التاريخي، وفي موضوعه وبنيته ومنهجه ومخطوطاته ومصادره وشخصية مؤلفه من خلاله، وهي أمور كان من الضروري أن نلم بها قبل الخوض في قضية المستوى الصوابي، وهي القضية الأساس في هذا الكتاب، وهي موضوعه الحيوي.

(78) كشف الظنون : 1924/2.
(79) بغية الوعاة : 359/1.
(80) طبعه محققا الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر في ثلاثة مجلدات (الدار البيضاء ـــ 1981).

المقدمة الثانية
الفصاحة والمنهج المعياري

كتاب (موطئة الفصيح لموطأة الفصيح) الذي ألفه ابن الطيب وكان يسميه أحيانا كثيرة (شرح نظم الفصيح) هو ــ كما بينا سابقا ــ شرح لكتاب أبي العباس ثعلب المسمى (كتاب اختيار فصيح الكلام) مرورا بواسطة وهي منظومة مالك بن المرحل السبتي. وقيمة هذا الشرح في نظري يمكن أن يبحث فيها من زوايا مختلفة. الا أن الزاوية التي تهمنا، لعلاقتها الوطيدة بالدراسة المعجمية، بل هي من صلب هذه الدراسة ولبها، هي ما أثاره الكاتب من مناقشات وأطلعنا عليه من وجهات نظر وآراء حول قضية الفصيح أو قضية المستوى الصوابي للالفاظ والاستعمالات اللغوية. فاذا حق لأبي العباس ثعلب أن (يختار) من العربية المشتركة الفصيحة ما شاء له من وجوه الاستعمال، وان يقدم ذلك (الاختيار) على أنه هو النموذج الأمثل والأجود الذي ينبغي اقتداؤه وتقليده، فان ابن الطيب بدوره كان يرى أن من حقه أن يسأل : على أي أساس أقيم هذا الاختيار ؟ وعلى أية معايير عرض أبو العباس (فصيحه) ؟. وهل المستوى الصوابي الذي ينبغي لمتعلم العربية أن يطابقه في كلامه وكتابته هو منحصر في هذا النموذج الذي قدمه ثعلب، أم أن أبا العباس انما استخدم ذوقه الشخصي، ومقاييس ثقافته الخاصة في حدود معرفته باللغة، وربما مقاييس مدرسته النحوية واللغوية إذ كان كوفيا ــ كما هو معلوم ــ وربما أخطأ الصواب في كثير من الأحيان وناقض كلامه كلام غيره ؟

لقد ناقش ابن الطيب اذن أبا العباس في بعض المعايير التي استخدمها، كما ناقش سواه من اللغويين (التصويبيين) كأمثال ابن درستويه وابن هشام والمرزوقي وابن السكيت وغيرهم. ومن خلال ذلك النقاش الممتع الذي لم يكن فيه صاحبنا يضع نفسه في مرتبة أدنى من هؤلاء المتقدمين على جلالتهم بل يبارزهم ندا لند، ومن خلال الجمع بين الآراء، والمقابلة بين وجهات النظر وشتى الاختيارات، وقع توضيح أمر جوهري وهو أن المستوى الصوابي لم يكن أمرا محددا بين العلماء العرب، وليس مرجعه الى أي شيء متفق عليه. فما اعتبره هذا فصيحا جعله ذاك مقابلا للفصيح، وما خطأه واحد صوبه آخر، وما وضعه الأول في أعلى سلم الفصاحة أنزله الثاني الى أوسط السلم أو أدناه. واذا أخذ بعض بمعيار الكثرة والشهرة دلالة على الفصاحة فغيره يأتي بنقيض ذلك، واذا قال أحدهم ان لغة الحجاز هي الصواب قال الآخر ان لغة تميم أو طيء ليست هي الخطأ

لم يكن ابن الطيب اذن مقلدا لذوق ابي العباس، ولا مختارا لما اختاره في جميع الاحوال، بل لقد عارضه منذ أول مثال أتى به، وهو قوله في الباب الاول من كتابه : «نَمَى المَالُ وَغَيْرُه يَنْمِي». فقد اعترض ابن الطيب على تفصيح هذا الوجه من الاستعمال دون غيره، وأتى بشاهد على اعتراضه وهو كلام المرزوقي في (شرح الفصيح) الذي يرى أن (نما) الواوي و(نمى) اليائي كلاهما سواء في رتبة الفصاحة. بل ان الواوي الذي تركه ثعلب ولم يختره هو الأفصح عند بعض العلماء.

واذا كان ثعلب قد اهتم فقط ب (ما يقال) واقتصر عليه، فابن الطيب نبه منذ البداية (في أول باب : فعلت بفتح العين) على أنه سيهتم بما تركه ثعلب وسكت عنه وهو (ما لا يقال). الذي يسميه : (مقابل الفصيح) . قال : «ونحن نلم باللغات المقابلة للفصيح ونبسط فيها القول ان شاء الله تعالى. (1)». وقد كان لاهتمامه بالمسكوت عنه مما تركه صاحب (الاختيار) مبررات عديدة :

1. منها تعيين الوجوه والاستعمالات الخاطئة واللاحنة في رأي ثعلب. حتى اذا تعينت وقع البحث فيها : هل هي كما قال أم أنه اخطأ في اختياره ؟

2. ومنها اظهار أن مقابل الفصيح الذي يتركه ثعلب ليس دائما يأتي ويكون بمعنى الخطأ واللحن. فقد يكون للكلمة (سلم فصاحة). فيختار ثعلب درجة من درجاته، وغالبا ما تكون هي الدرجة العليا. فاذا تكلم المرء على غير الوجه المنصوص عليه في كتاب ثعلب ظن أنه أخطأ. وهو ليس كذلك دائما. فقد يكون كلام هذا المرء صوابا لأنه طابق لهجة من لهجات العرب ووجها من وجوه استعمالها.

3. ومنها إظهار أن ثعلبا كثيرا ما يخطىء في اختياره لسبب من الأسباب. فيأتي بالخطأ ويجعله صوابا.

4. ومنها اعطاء رخص للمتكلمين ومستعملي اللغة، والتساهل معهم ما دام بالامكان تخريج كلامهم على وجه مسموع من بعض العرب ولو قل. ومن هنا يبدو لنا ابن الطيب منتميا الى الفئة المتساهلة من «التصويبيين» وليس من الفئة المتشددة. وهذا فيه عمل بالمبدأ اللغوي الذي يقول : خطأ الامس صواب الغد. أي أن المستوى الصوابي يتطور بتطور الأزمان.

وكما بين لنا كتاب ابن الطيب أن الفصيح لم يكن متفقا عليه بين العلماء، فكذلك استطاع أن يوضح أن ما يقابل الفصيح هو بالتلازم والضرورة غير محدد ولا متفق عليه، فتارة يكون هو الفصيح اذا كان هناك ما هو أفصح منه، وتارة يكون هو القليل الضعيف الذي لا يخرج عن لغة من لغات العرب ولكنه غير مستحسن، لأن المستحسن هو الفصيح أو الافصح. وأحيانا يكون هذا المقابل هو الخروج عن سائر كلام العرب بعدم التزام أية لغة من لغاتهم ولا أي وجه من وجوه استعمالهم. وهذا هو الخطأ الصريح او اللحن المذموم اتفاقا بين جميع التصويبيين.

سنحاول اذن ان نتتبع بعض هذه القضايا التي أثارها كتاب ابن الطيب ومن خلال ذلك سنتعرف على جملة من آراء الرجل في بعض المعايير التي حُكِّمَت في مسألة الفصيح وأخذ بها المصوبون.

ولكننا قبل الخوض في هذه القضايا، رأينا من الضروري أن نمهد بكلام نبين فيه كيف أن منهج اللغويين العرب القدامى قام على أساس أن (الفصاحة) هي معيار الصحة والصواب، وكيف أدى بهم ذلك الى الانتخاب من كلام العرب، ثم ترتيب هذا المنتخب بدوره في درجات متفاوتة، وهو ما نشأ حوله الخلاف في تحديد المستوى الصوابي. وكيف انعكست آثار هذا الخلاف على كتب اللغة عامة وكتب التصويب خاصة. وكل هذا ضروري لفهم نصوص ابن الطيب وآرائه، فهو حين ناقش التصويبيين وجادلهم ورد عليهم، انما كان في الحقيقة يناقشهم في مفهوم (الفصاحة)، وما تفرع عنها من معايير جزئية، ككثرة الاستعمال وقلته، والقياس والشذوذ. وغير ذلك.

وهذا أوان الشروع في هذا التمهيد، فنقول :

ان التزام شخص من الأشخاص مطابقة

(1) موطئة الفصيح : ص : 706 م.

كلامه لعرف وقواعد اللغة التي يستخدمها هو ما نسميه بمراعاة المستوى الصوابي لتلك اللغة، ولكل لغة ــ كما هو معلوم ــ مستواها الصوابي الذي تجب مطابقته ومراعاته ما دام لكل لغة عرفها وقواعدها الخاصة. بل ان لكل لهجة ولكل لغيّة تصطنعها فئة من الفئات أو شريحة من الشرائح الاجتماعية المكونة لمجتمع من المجتمعات مستواها الصوابي الذي يختلف عن المستوى الصوابي للغة العامة المشتركة بين سائر الفئات والشرائح، على أن المستوى الصوابي للغة المكتوبة ليس هو مستوى لغة الحديث العادي، ولغة الشعر ليس مستواها هو مستوى لغة النثر...، واللغة المكتوبة ليس لها مستوى صوابي واحد : فمستوى الصواب في لغة الأدب الرفيع ليس هو نفسه في لغة الصحافة، واللغة المستعملة في ميدان القضاء والقانون ليست هي اللغة المستعملة في حقل العلوم التجريبية... وهلم جرا.

ولا يتعدد المستوى الصوابي من هذه النواحي فقط، بل كذلك من حيث تعدد أنواع القواعد التي ينبغي التزامها، فاذا كان المرء يراعي القواعد الصوتية فيما يستعمله، فهو يحقق مستوى الصواب في هذه الناحية، واذا كان يراعي قواعد النحو والصرف والطريقة التي تركب بها الجمل فهو يراعي الصواب على هذا المستوى. واذا هو راعى العرف الجاري به العمل في استخدام الألفاظ فقد حقق المستوى الصوابي في الحقل المعجمي. واذا كان متحدثا وراعى قواعد السلوك الاجتماعي الخاص بتلك اللغة التي يستعملها، كأن يختار للمقام المناسب ما يناسبه من المقال، ويخاطب الشخص بما يفهمه ويليق به وبما يعتاد على مخاطبته بمثله، فهو أيضا قد حقق مستوى آخر من الصواب... وهكذا تتعدد المستويات الصوابية اذن. ومجموع هذه المستويات المكونة من (ص1 + ص2 + ص3 + ص4 ... الخ) هو الذي يكون في النهاية المستوى الصوابي العام للغة معينة أو لهجة داخل تلك اللغة.

والذين قاموا بجمع اللغة العربية وتدوينها في العصور الاولى لم يعملوا بمبدأ أن لكل لهجة مستوياتها الصوابية الخاصة. أي ان لها عرفها اللغوي وقواعدها التي تجعلها مغايرة لبقية اللهجات مهما كانت درجة هذا التغاير. فهم قد دونوا كلام عدد من القبائل الواقعة في وسط الجزيرة العربية، ومعنى هذا أنهم خلطوا بين مستويات صوابية ل (لغات) متعددة، ومعناه بالتالي أن المستوى الصوابي للغة الفصحى المشتركة التي وقع استخلاصها من (لغات) تلك القبائل المتعددة، ومن لغة الشعر ولغة النثر، قد تم اختياره واستخلاصه من مستويات متعددة، فكان بمثابة القاسم المشترك بينها. اذ لم يعد ذلك الرأي الذي كان يذهب الى ان لغتنا الفصحى إنما هي لغة واحدة منسجمة ــ وهي لغة قريش ــ وقع تعميمها، رأيا مقبولا عند كثير من الدارسين المعاصرين[2]. ولا سيما أن الفارابي في نصه المشهور الذي حدد به مواطن الفصاحة أي القبائل التي أخذت عنها اللغة الفصيحة، لم يجعل قريشا ولا حاضرة الحجاز من بين هذه المواطن. فلم يؤخذ عنهما شيء كما لم يؤخذ عن حضري قط. وعلل ذلك بأن «**الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم**[3]». واذا كان فريق من علمائنا القدامى يعتقدون أن القرآن الكريم ــ وهو النموذج المثالي للغتنا الفصحى ــ قد نزل بلغة قريش، فان فريقا آخر من المحققين ذهب الى عكس ذلك : فقد نقل السيوطي في (معترك الاقران) عن أبي بكر الواسطي أنه «في القرآن من اللغات خمسون لغة» أي

(2) انظر على سبيل المثال في مناقشة هذا الرأي ما قاله الدكتور داود عبده في (أبحاث في اللغة العربية) ص 79 وما بعدها. وانظر : (الأصول) للدكتور تمام حسان ص 78. وكتاب (في علم اللغة العام) للدكتور عبد الصبور شاهين ص 223. و (فقه اللغة) لعبده الراجحي ص 117.

(3) انظر نص الفارابي في المزهر : 211/1.

لهجة . ذكرها واحدة واحدة وذكر من بينها لغة قريش [4]. فلغة قريش حسب هذا الرأي لا تمثل الا لغة من خمسين. وهذا الفريق كان يؤول ما ذهب اليه أصحاب الفريق الأول ـــ وهو أن القرآن نزل بلغة قريش ـــ بأن معناه عندهم : أن لغة قريش كانت هي الاغلب «لان غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات من تحقيق الهمزة ونحوها وقريش لا تهمز [5]». وهنا لابد من اشارة موجزة الى ان الجدل الذي عرفه علماؤنا القدامى حول لغة قريش لم يكن في جميع أطواره جدلا علميا بريئا، بل علينا أيضا أن نربطه بالعامل الديني (كون النبي صّ من قريش) وعامل العصبية القبلية التي انبعثت من جديد في العصر الاموي.

وهناك فريق من الباحثين المحدثين يقول : انه في أواخر العصر الجاهلي نشأت لغة عربية أدبية فصيحة مشتركة هي التي كان يستخدمها الشعراء والخطباء اذا جمعتهم أسواق الادب ومحافل الخطابة، وبها كتبت المعلقات وسطرت المواثيق والمعاهدات، وبها أخيرا نزل القرآن الكريم. ويقولون انه كان بجانب هذه (اللغة الأدبية) الراقية الموحدة، لهجات قبلية محلية هي اشبه ما تكون بعاميات عصرنا الحاضر.

وهذا الرأي لا يعارض ما ذهبنا اليه من قبل، بل يؤيده كل التأييد : فهو من جهة يميز بين مستويين من اللغة العربية كانا واضحين على نطاق واسع : أولهما مستوى (اللغة الأدبية) وثانيهما مستوى (اللهجات) القبلية المتعددة. وهو من جهة ثانية يجعل من اللهجات القبلية عبارة عن مستويات مختلفة فيما بينها، فليست لهجة تميم هي لهجة طيء، ولا لغة قحطان هي لغة عدنان.

والثابت الذي لا جدال فيه أن الذين دونوا اللغة العربية وقعدوها لم يكتفوا بالمستوى الأول وهو اللغة الأدبية : لغة الشعر والخطابة والمواثيق... بل أضافوا لذلك ما جمعوه من أفواه الاعراب، اذ قصدوهم في بواديهم، وأكثروا من النقل عنهم والتسجيل لكلامهم، حتى أصبحت كلمة (الفصاحة) اذا أطلقت انصرف الذهن مباشرة الى التفكير في لغة الاعراب نحوا ومعجما وبلاغة أسلوب. وهذا مما جعل أحد المفكرين المعاصرين يقول : «الاعرابي صانع العالم العربي [6]».

والخلاصة ان لغوينا الأقدمين قد استخدموا من أجل وضع قواعد ومعايير (normes) هذه اللغة منهجا انتقائيا أو قل : منهجا معياريا (normative) وليس هذا واضحا مما سبق قوله فحسب، بل هو أيضا واضح من المصطلح الذي استخدموه لتعيين المستوى الصوابي الواجب مطابقته، ونعني به كلمة (فصاحة)، فهذا المصطلح يعبر جيدا عن مفهوم المعيارية كما سلكوها في المستويات المتعددة للدرس اللغوي وكذلك الدرس الأدبي. فالفصاحة لم يستخدمها البلاغيون والنقاد وحدهم من أجل الموازنة بين الاساليب وتعيين الأجود منها، ولكن استعملها كذلك أولئك الذين جمعوا المفردات اللغوية ودونوها في قواميس، واستعملها أولئك الذين وضعوا القواعد النحوية والصرفية. فكانت عند أصحاب القواميس معيارا لقبول الالفاظ أو رفضها، وعند النحاة والصرفيين معيارا للاخذ بهذه القاعدة دون الاخرى. بل عليك الا تعجب اذا أضفنا أنه أخذ بهذا المصطلح ـــ المعيار أيضا في مجال الدرس الصوتي.

ففي هذا المجال الاخير نجدهم قد فاضلوا بين الأصوات العربية التي كانت شائعة بين مختلف

(4) معترك الأقران في اعجاز القرآن : 204/1.
(5) نفسه : 205/1.
(6) انظر (تكوين العقل العربي) للجابري ص 75.

القبائل. فأخذوا بعضها ـــ وهو الفصيح ـــ وتركوا بعضها ـــ وهو غير الفصيح ـــ. فالذي أخذوه هو هذه الأصوات الثمانية والعشرون التي كونت لائحة الابجدية الأساسية، وما يضاف اليها من صويتات أو تغيرات جزئية كالنون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم، والهمزة المخففة، وألف الامالة، وألف التفخيم...الخ (7). والذي لم يأخذوا به هو مجموعة أصوات أخرى قال عنها ابن سنان الخفاجي إنها لا تستحسن في الفصيح كالكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالشين، والجيم التـي كالكاف... الخ (8).

ومن هذا القبيل أنهم طرحوا بعض اللغات التي نعتوها (باللغات المذمومة) كالكشكشة التي تبدل من كاف الخطاب في المؤنث شينا. وقد استشهدوا عليها بقول الشاعر :

فعينـاش عيناهـا، وجيـدش جيدهـا
ولـونش، الا أنها غير عاطـل (9).

وهذه اللغة نسبوها لربيعة أو بكر بن وائل أو تميم أو أسد أو بني سعد .... (10) أي لعدد من القبائل.

ومن (اللغات المذمومة) عندهم (الكسكسة) التي تبدل السين من كاف المخاطبة كقولهم : (أبوس ـــ أمس) في (أبوك ـــ أمك) وتنسب لبكر أو لتميم أو هوازن أو ربيعة.

ومنها (العنعنة) وهي ابدال العين من الهمزة كقولهم (عن) موضع (أن).

ومنها لغات أخرى كثيرة كالتلتلة والعجعجة والتضجع وغيرها. .

فهذه اللغات تركوها رغم أنها كانت مستعملة في عصر التدوين، وقد وردت بها شواهد شعرية وأحاديث نبوية أحيانا، كالحديث الذي رووه باللغة الطمطمانية وهو قوله عليه السلام : (ليس من أمبر امصيام في امسفر) أي (ليس من البر الصيام في السفر).

بل كثيرا ما وصفت ألفاظ بأنها (مذمومة) أو (مرغوب عنها) أو (رديئة) أو (لا خير فيها) لمجرد ما وقع فيها من ابدال صوت من صوت آخر. قال ابن خالويه مثلا : «الطرياق لغة في الترياق، **ولا خير فيها** (11)». وقال أيضا : «ويقال : ـــ تطاللت بمعنى تطاولت **لغة سوء** (12)» وفي الصحاح : «**لغة تميمية قبيحة** في أفلتني (13)». وفي ديوان الأدب للفارابي : «الدِّجاج بالكسر لغة في الدجاج وهي لغة رديئة (14)» وفي الجمهرة : «رضبت الشاة : **لغة مرغوب عنها**. والفصيح : ربضت» (15). فهذه لغات لقبائل مختلفة وقع التفاضل بينها واختيار بعضها دون بعض بمعيار الفصاحة الذي لا يستند الى شيء سوى الذوق الشخصي القائم على ارضاء حاسة الأذن التي تعودت عند اللغوي الذي يقوم بعملية الاختيار والتفاضل على نوع من الأصوات ولم تتعود على أنواع أخرى.

ومبحث اللغات المذمومة واللغات الفصيحة

(7) انظر : سر الفصاحة ص 29. وقد تحدث عن هذه الصوتيات كثير من النحاة القدامى ابتداء من سيبويه.
(8) نفسه : ص 29، وقد ذكر أن الأصوات (الحروف) التي يحسن استعمالها في الفصيح عددها ستة والتي لا تحسن في الفصيح عددها ثمانية.
(9) هذا البيت الذي ينسبونه للمجنون، يروي روايات مختلفة هذه إحداها وأشهرها.
(10) انظر : لهجات العرب لاحمد تيمور ص 61 وما بعدها.
(11) المزهر : 225/1.
(12) نفسه : 225/1.
(13) نفسه : 224/1.
(14) نفسه : 224/1.
(15) نفسه : 223/1.

مبحث في الحقيقة مشترك بين الدرس الصوتي والدرس المعجمي، أي أنه صالح أيضا للاستشهاد به على استخدام معيار الفصاحة في مجال المعجم، فصانعوا القواميس العربية قد «انتخبوا» ولم يستوعبوا — كما سنرى في باب آخر — ومما تركوه نتيجة الانتخاب هذه اللغات (أي الالفاظ) المذمومة.

ويتضح الاعتماد على معيار الفصاحة في مجال المعجم من ناحية أخرى في كون الذين دونوا اللغة وألفوها في قواميس قد جعلوا الفيصل بين ما ينبغي قبوله وما ينبغي رفضه هو (كلام العرب) أو (لغة العرب). فهذا المصطلح الجديد الذي سنعود للحديث عنه في مكان آخر ليس الا ترجمة لـ (الكلام الفصيح) الذي حددوه بمعايير خاصة أهمها : معيار الزمان ومعيار المكان ومعيار الصحة (16). وبمقتضى هذه المقاييس تم تحديد مفهوم (لغة العرب) وبالتالي أعطي لـ (الفصاحة) مفهومها المعياري في المجال المعجمي. فقواميسنا العربية لم تنفتح على كل ما استعمل من اللغة العربية في عصر التدوين اذ أبعدت لغات قبائل كثيرة، وأبعدت لغات الحواضر، وأبعد العامي والمولد والمحدث، وأبعد ما كان مشبوها فيه أو مطعونا في صحته ولم توثق روايته.

وبامكاننا أن نقول بعد هذا ان (الفصيح) الذي يساوي (لغة العرب) أصبح بمثابة اطار عام يشمل سائر الالفاظ المسموعة والمنقولة. ولكنه داخل هذا الاطار العام ترتب الالفاظ في سلم الأفضلية حسب درجات متفاوتة. قال في المزهر : «رتب الفصيح متفاوتة ففيها فصيح وأفصح (17)». وأعلى درجة في هذا السلم هي (الأفصح) وهو (الغالب) و(الاكثر)، وأدنى درجة فيه هي درجة (النادر) و(القليل) و(المتروك). واللجوء الى هذا السلم المتعدد الدرجات ليس الا نتيجة من نتائج الجمع بين لغات قبائل متعددة لا لغة قبلية بعينها، والجمع بين مستوى اللغة الأدبية ولغة الاعراب والبدو، والجمع بين لغة جاهلية ولغة اسلامية، وهلم جرا.

وعلى مستوى الدرس النحوي والصرفي استعملت (الفصاحة) أيضا معيارا لوضع القواعد وتعميمها. فالكلام الذي استنبطت منه القواعد هو (كلام العرب) الذي لا يخرج عن حيز القبائل المسموح بالاستشهاد بلغتها في اطار الزمن والمكان المحددين. وداخل هذا الاطار العام (للفصاحة) وقع أيضا ترتيب الكلام في درجات حسب الكثرة والقلة والقياس والشذوذ. فالكثير المطرد هو الأفصح والقليل أو الشاذ يترك جانبا ليحفظ ولا يقاس عليه. وهكذا فإن اللغة التي تستعمل كلمة (أب) بالالف في النصب والواو في الرفع والياء في الجر، هي التي يعمم استعمالها، ويؤخذ بقاعدتها، لأنها هي اللغة الفصحى أي الأكثر استعمالا فيقال : (أبا — أبو — أبي). وأما لغة بعض القبائل الأخرى التي تستعمل (أبا) بالألف مطلقا كما جاء في الشاهد :

إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا
قـد بلغـا في المجد غايتاهـــا

فتحفظ في قائمة الشواذ ولا يباح استعمالها في اللغة الفصحى، وان كان مستعملها ليس مخطئا كل الخطأ. وكذلك فان اللغة التي جاء عليها قوله تعالى : «ان هذان لساحران» تعتبر لغة شاذة لا يقاس عليها ولا تعمم قاعدتها رغم ورودها في القرآن الكريم وهو النموذج المثالي للغتنا. وكذلك اذا وردت كلمات على وزن (استفعل) نحو (استحوذ) و(استصوب) وهي قليلة، وجب حفظها ونقلها لقلتها ولكن لا يجوز القياس عليها، لأن القياس يجب أن

(16) تحدثنا عن هذه المعايير بتفصيل في مكان آخر من الأطروحة.
(17) المزهر : 212/1.

يجري على ما هو كثير مثل : استقام ــ استحال ــ استراح ــ استباح ــ استزاد...

يقول ابن جني : «فأما أن تقل إحداهما جدا، وتكثر الاخرى جدا، فانك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسيا» (18).والانسان الذي يستعمل اللغة القليلة لا يكون مخطئا لكلام العرب الا أنه مخطيء لأجود اللغتين «فأما إن احتاج الى ذلك في شعر أو سجع فانه مقبول منه منعي عليه » ... (19).

فهو يقر بأنه لابد من المفاضلة بين لغات القبائل الفصيحة باعتبار درجة الكثرة والشيوع. فالكثير الشائع هو الذي يعول عليه في تعميم قواعد الفصحى. والشاذ والقليل لا يعمل بهما الا عند الضرورة القصوى كضرورة القافية في الشعر والسجع في النثر. ومع ذلك يكون استعمال هذا القليل الشاذ في مثل هذه الضرورة منعيا ومكروها.

ولابن جني نصوص أخرى في تأصيل هذه القاعدة التي عمل بها النحاة والصرفيون العرب، وهي اعتبار (الفصاحة) دائرة على معيار الكثرة والشيوع. فهو يقول في موضع آخر : «فان ورد من بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فانه لا يقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة الا أن يكثر من ينطق به منهم (20).»

وهذا المعيار الذي كرر القول فيه ابن جني ــ وهو الأخذ بالاكثر والأشهر ــ صرح به كثير ممن قبله، منهم أبو عمرو بن العلاء الذي سأله أحدهم فقال : «أخبرني عما وضعت مما سميته عربية : أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا. فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال : **أعمل على الاكثر وأسمي ما خالفتني لغات** (21)».

والنتيجة هي أنه داخل الاطار العام (لكلام العرب) أي (الفصيح) ترتب الاستعمالات في سلم متفاوت الدرجات. أعلاها هو (الافصح) ويعني الأكثر والأشهر، وأدناها هو الذي يحفظ ولا يعمل به. وخارج هذا السلم يوضع (الخطأ) و(اللحن).

ولابن هشام نص مشهور في ترتيب درجات سلم الفصاحة القائم على معياري القلة والكثرة. فهو يقول :

«اعلم أنهم يستعملون : غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا فالمطرد لا يتخلف. والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف. والكثير دونه. والقليل دون الكثير. والنادر أقل من القليل ... (22)».

فكلام العرب يتدرج عنده في خمسة مراتب على النحو التالي :

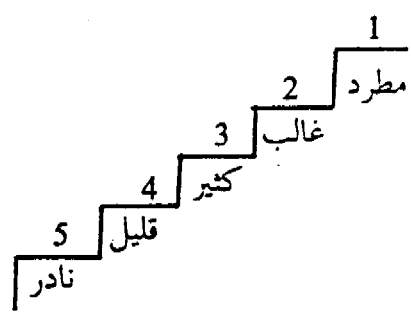

والمرتبة العليا هي الفصحى والثانية أقل فصاحة وهكذا حتى نصل الى أدنى درجة وهي درجة ما هو صائب لكن لا يعمل به.

(18) الخصائص : 10/2 ــ 12.
(19) نفسه.
(20) نفسه : 25/2.
(21) طبقات الزبيدي : ص 39.
(22) عن المزهر : 234/1.

واذا انتقلنا الآن الى مجال الدراسات الأسلوبية التي اهتم بها النقاد والبلاغيون، وجدنا مصطلح (الفصاحة) هو أهم معيار توزن به الأساليب ويميز الجيد من الرديء. فيختار على مستوى اللفظ المفرد ما حقق أعلى نسبة من الجرس والرنين اللذين يقع تذوقهما بحاستي الأذن واللسان. فالجيد هو ما عذب وقعه على الأذن وخف به النطق على اللسان. والرديء ما كان عكس ذلك. ويختار على مستوى التراكيب ما تحققت فيه جودة النظم وحسن التأليف. فالفصاحة اذن عند هؤلاء مردها الى الذوق الشخصي الذي يتفاوت بتفاوت ما يكتسبه المرء من (الدربة والممارسة). ولا أدل على تحكيم الذوق عند هذه الفئة من العلماء من قول ابن السبكي في (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) : «الثلاثي أحسن من الثنائي والأحادي ومن الرباعي والخماسي [23]» وأين المقياس العلمي المسلم به في تقسيمه رتب الفصاحة في تراكيب الثلاثي الى اثني عشر تركيبا هي :

1 . الانحدار من المخرج الاعلى الى الاوسط الى الأدنى نحو (ع د ب).
2 . الانتقال من الأعلى الى الأدنى الى الأوسط نحو (ع ر د).
3 . الانتقال من الأعلى الى الأدنى الى الأعلى نحو (ع م هـ).
4 . الانتقال من الأعلى الى الأوسط الى الأعلى نحو (ع ل ن).
5 . من الأدنى الى الأوسط الى الأعلى نحو (ب د ع).
6 . من الأدنى الى الأعلى الى الأوسط نحو (ب ع د).
7 . من الأدنى الى الأعلى الى الأدنى نحو (ف ع م).
8 . من الأدنى الى الأوسط الى الادنى نحو (ف د م).
9 . من الأوسط الى الأعلى الى الأدنى نحو (د ع م).
10. من الأوسط الى الأدنى الى الأعلى نحو (د م ع).
11. من الأوسط الى الأعلى الى الأوسط نحو (ن ع ل).
12. من الأوسط الى الأدنى الى الأوسط نحو (ن م ل).

وقوله بعد ذلك : «ان أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الأعلى الى الأوسط الى الادنى [24]»، فكيف يكون (ع د ب) أحسن من (ع ر د) أو من (ع م هـ) أو من غيرهما ؟

وخلاصة ما سبق ان الذين وضعوا (عرف) اللغة العربية الفصحى وقعدوا قواعدها قد استخدموا منهجا معياريا يمكن أن يوصف في آن واحد بأنه انتقائي وتلفيقي وتفاضلي.

فهو انتقائي لأنهم لم يستقرئوا سائر اللغات واللهجات وانما اقتصروا على ماسموه (كلام العرب) الفصيح الذي تحدده معايير زمانية ومكانية معينة.

وهو تلفيقي لأنهم بعد أن حصروا (كلام العرب) في زمان ومكان معينين جمعوا بين لغات قبائل متعددة من جهة وبين مستوى اللهجات ومستوى اللغة الأدبية من جهة ثانية. ولم يقتصروا على لغة أو لهجة معينة، أو بعبارة أخرى لم يصفوا كل لغة على حدة ويستخرجوا قواعدها الخاصة بها

(23) عن المزهر : 199/1.
(24) المزهر : 197/1 ــ 198.

وانما عملوا ب (تداخل اللغات)[25]. والجمع بينها، ومن هذا الجمع تم استخراج القاسم المشترك الذي أصبح هو (الفصحى). ومن هنا وجدنا تعددا في قواعد النحو والصرف بل تضاربا بينها أحيانا. وتضخما كبيرا في المعجم بسبب ما اشتمل عليه من كثرة المترادف والمتضاد والمشترك، وما فيه من تعدد المصادر والجموع والصيغ، فأنت في (صقر) مختار بين (صقر) و(سقر) و((زقر) وفي (أصبع) مختار بين عشر لغات، وفي (كذب) مختار بين المصادر التالية : (كَذِبٌ ــ كِذْب ــ كِذَاب ــ كِذَّاب). ولك في (الترب) احدى عشرة لغة وهي : (التُّرب ــ التُّراب ــ التُّربة ــ التَّرباء ــ التِرباء ــ التَيْرب ــ التَيْراب ــ التَوْرب ــ التَّوراب ــ التَّريبه ــ التَرْيَب [26]. ولك أن تجمع (الثَّغْب)[27] على ثِغاب أو أثْغاب أو ثِغْبان أو ثُغْبَان. ولك أن تقول : نما ينمو نموّا بمعنى زاد أو أن تقول : نمى ينمي نميا ونُمِيا ونماء ونمية [28]. ولا حصر للأمثلة.

وهو تفاضلي لأنه بعد إتمام الجمع بين هذه اللغات التي تدخل في إطار الفصيح، انتقل اللغويون الى تصنيفها في سلم متفاوت الدرجات فيه الأفصح والفصيح والاقل فصاحة. فهم اذا كانوا قد جمعوا بين ثلاث لغات في قولهم : (هذا ملك يميني) بأن جعلوا الميم في (ملك) مثلثة. فانهم ــ أو بعضهم ــ اعتبروا الفتح في هذه الكلمة هو الأفصح. وكذلك قالوا : «ضربة لازب أفصح من لازم، وبُهِت أفصح من بَهُت وبَهِت [29]».

وهم اذا كانوا قد جمعوا بين اللغة الأدبية، التي بها كتب الشعر ونزل القرآن ودون الحديث، وبين اللهجات القبلية على تعددها، فانهم قد رتبوا ما اجتمع من ذلك في درجات، فقالوا من جهة ان أفصح الكلام على الاطلاق هو كلام الله [29]. وبعده في المرتبة كلام الرسول (صّ) لأن الرسول أفصح الخلق [30] وبعده كلام قريش لأنها أفصح العرب [31]، وبعده كلام سائر القبائل الفصيحة، وبعده الكلام غير الفصيح أو الخارج عن دائرة الفصاحة. وقالوا من جهة ثانية ان لغة الشعر أعلى من لغة النثر وذلك حين المفاضلة بين كلام العرب بعضه ببعض. لذلك كانت أكثر شواهد النحاة والمعجميين والبلاغيين من الشعر. وهكذا نجد أن (الفصيح) هو بمثابة بيت هرمي الشكل سقفه أو قمته كلام الله، وأرضه أو سفحه كلام سائر القبائل العربية الفصيحة غير قريش على النحو الذي يوضحه الرسم التالي :

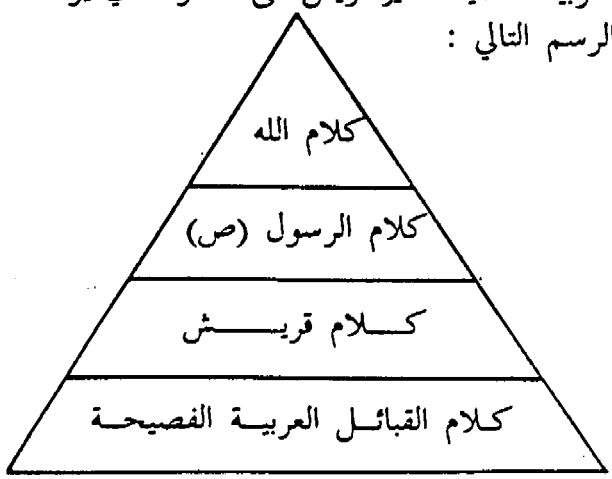

وكون المنهج الذي اتبع انتقائيا تفاضليا معناه من ناحية اخرى أن لغوينا القدامى لم يقفوا عند حد الوصف المجرد بل تجاوزوه الى التوجيه والتعليم،

(25) انظر المزهر : (262/1) في (تداخل اللغات).
(26) انظر القاموس.
(27) الثغب ــ بالفتح ــ والثَّغب ــ بالتحريك ــ : الطعن والذبح وأكثر ما بقي من الماء في بطن الوادي (القاموس).
(28) المزهر : 213/1.
(29) انظر : المزهر : 213/1.
(30) نفسه : 209/1.
(31) نفسه : 209/1.
(32) الاقتراح للسيوطي : ص 202.

فأصبح اللغوي من وظيفته أن يبين للمستعمل ما ينبغي له وما لا ينبغي، ما هو صواب وما هو خطأ، ما هو فصيح وما هو أفصح.

ولقد زاد من إرساخ المعيارية الانتقائية التفاضلية وتعميق جذورها ظهور فئة اللغويين «التصوبيين» الذين كانوا ينقسمون قسمين ــ كما أشرنا في الباب السابق ــ قسم ينطلق من الصواب ليصل الى الخطأ، أي من وضع النموذج المثالي الأجود الذي ينبغي تمثله واقتداؤه ومن ورائه يتم التنبيه على الخطأ الممنوع أو الاستعمال الجائز لكنه غير جيد. وهؤلاء هم أصحاب كتب الاختيارات الفصيحة التي نجد في مقدمتها (اختيار فصيح ثعلب). وقسم ينطلق من التنبيه على الخطأ الشائع أو الاستعمال الرديء ليصل الى الوجه الامثل والاستعمال الأصوب. وأصحاب هذا القسم هم أولائك الذين اشتهروا بوضع كتب (لحن العامة) و(لحن الخاصة). أو بعبارة اخرى فإن الاتجاه الأول كان ينطلق من : (قل هكذا) والاتجاه الثاني كان ينطلق من : (لا تقل هكذا). وبذلك يلتقيان في نقطة واحدة وهي توجيه المستعمل وتلقينه والأخذ بيده.

لكن بمقدار ما عمل التصوبيون على إرساخ المعيارية بهذا الشكل، وبمقدار ما كانوا متفقين على توجيه المستعمل وتعليمه الصواب بمقدار ما اختلفوا في تحديد الاستعمال الصائب أو المستوى الصوابي الذي ينبغي التزامه وتجب مطابقته. فهم من هذه الزاوية أيضا كانوا فئتين : فئة متشددة تعتقد أن المستوى الذي على المستعمل أن يلتزمه هو الدرجة العليا في سلم الفصاحة (أي الافصح)، وفئة متساهلة تعتقد أن المستعمل يكفيه أن يحاكي لغة من لغات العرب ــ ولو أنها في أدنى السلم ــ ليكون كلامه صحيحا. ومؤلفو كتب (الفصيح) جلهم من الفئة الأولى وكذلك أصحاب (لحن الخاصة). أما مؤلفو (لحن العامة) فبعضهم كان من الفئة الأولى كالزبيدي صاحب (لحن العوام)، وابن الجوزي صاحب (تقويم اللسان). وبعضهم كان من الفئة الثانية كابن هشام صاحب (المدخل الى تقويم اللسان)، ولذلك رأيناه يرد على الزبيدي وابن الجوزي ويصوب كثيرا من الوجوه التي خطأ فيها العامة. وسنرى أن ابن الطيب الشرقي كان أيضا من الفئة المتساهلة.

ولما كانوا منقسمين حول مستوى الصواب فقد انقسموا بالتلازم حول مستوى الخطأ، أي حول ما يقابل الفصيح. فاذا كان (الأفصح) عند الفئة المتشددة هو المستوى الصوابي فان مقابل هذا المستوى عندهم هو (الفصيح) وما دونه. واذا كان الفصيح ــ لا الأفصح ــ عند الفئة المتساهلة هو المستوى الصوابي، فإن ما يقابله عندهم هو عدم التزام لغة من لغات العرب ولو ضعفت أو وجه من الوجوه النحوية والصرفية ولو لم يكثر استعماله. ومعنى هذا أن فئة كانت تعمل باللغة المشهورة الكثيرة الاستعمال المطردة في القياس، وفئة لا ترى لذلك ضرورة. وهذا ما سوف توضحه لنا الامثلة الكثيرة التي نسوقها من (موطئة الفصيح) لابن الطيب.

وهكذا فان النقاش الذي دار بين اللغويين التصوبيين وما نشأ عنه من خلاف في تحديد مستوى الصواب، هما من الأمور التي يتبين بها ــ بطريقة لا مباشرة ولا مقصودة ــ ما ترتب عن الاخذ بالمنهج المعياري الانتقائي التفاضلي التلفيقي من نتائج سلبية. بل لقد بينت كتب هؤلاء كيف كانت هذه المعيارية تسمح بتداخل عوامل خارجة عن المنهج اللغوي الذي يقوم على الوصف المجرد مع التحليل والاستنتاج، كالعوامل الذاتية أو الدينية أو القومية أو الاجتماعية، في تحديد المستوى الصوابي. فكثيرا ما كان اللغوي يحتكم الى ذوقه الشخصي فيجعل (ع د ب) مثلا أفصح من غيرها، أو الى ثقافته الخاصة ومقدار تحصيله من العلم، فهو يصدر حكمه بناء على

استقرائه الخاص فلذلك يأتي غيره بما لم يطلع عليه فيخالفه في الرأي. وقد يحتكم الى مذهبه في اللغة والنحو، كأن يكون من أصحاب المذهب الكوفي فيعمل بما قاله أحد القدامى وهو أن الكوفيين «لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبَوَّبوا عليه بخلاف البصريين [32]».

والعامل الديني هو الذي جعل اللغويين — أو أغلبهم — يرتبون الكلام في ذلك السلم المتفاوت الدرجات — كما أشرنا سابقا — والعامل القومي هو الذي يجعل الكلمة العربية أفصح من الكلمة الأعجمية الدخيلة. والعامل الاجتماعي هو الذي يجعل لغة المثقفين هي الافصح من لغة العامة...

وأخيرا فان تداخل هذه العوامل، الخارجة عن نطاق المنهج اللغوي القائم على الوصف لا التوجيه، هو الذي يجعل الدارسين المحدثين يقدحون في المناهج المعيارية القديمة سواء المستخدم منها عند العرب أم عند غير العرب، ويعيبون فيها — في جملة ما يعيبون — وأنها تقوم بتصنيف اللغة الى مستويات بعضها جيد وبعضها رديء. وهو ما سنعود للحديث عنه في موضع لاحق [33].

(33) انظر ص (279) من الأطروحة المرقونة.

ابن الطيب
وبعض معايير التصويب

في ضوء ما سبق، يمكننا الآن ان نتعرض لآراء ابن الطيب في قضايا التصويب اللغوي، وموقفه من بعض المعايير التي احتكم اليها اللغويون واعتمدوها في قبول ما قبلوه ورفض ما رفضوه من الألفاظ والاستعمالات. وقد حصرنا كلامنا في الموضوع، في النقط الثلاث التالية :

— الموقف من معيار كثرة الاستعمال.
— الموقف من معيار القياس.
— الموقف من المتشددين والمتساهلين.

1 — نقض معيار كثرة الاستعمال

ذكرنا من قبل، أن أهم معيار أخذ به اللغويون العرب القدامى، وأخذ به التصوييون منهم أيضا، هو الذي يجعل مدار الفصاحة وبالتالي مدار الصواب على كثرة شيوع اللفظ وشهرته في الاستعمال.

والواقع أن الاحتكام الى معيار الاستعمال هو في حد ذاته معيار سليم لا اعتراض عليه من الناحية المبدئية، لأن اللفظ الذي لا يستعمل في لغة من اللغات الموصوفة لا يمكن أن يتخذ موضوعا للدرس أو أن يخضع للملاحظة. ولكن شرط هذا أن تكون اللغة الموصوفة لغة واحدة متجانسة (Homogène). أي ليست مكونة ومركبة من مجموعة لهجات مختلفة، فيصعب اذ ذاك اصدار حكم بتصويب لهجة وتخطئة لهجة أخرى. فاذا كانت اللهجة الأولى تستعمل (نما ينمو) والثانية تستعمل (نمى ينمي) فبأية حجة تفضل احداهما على الاخرى ؟ ولو جاز أن يؤخذ بمعيار كثرة الاستعمال في سائر الأحوال، ولا سيما اذا كانت اللغة الموصوفة غير متجانسة — كما قلنا — لجاز اعتبار الخطأ واللحن اللذين يشيعان بكثرة فصيحين، ولعمل بالقاعدة التي تقول : لحن مشهور خير من صواب مهجور. بل لوجب أن تعتبر لغات العامة واللهجات الدارجة هي الافصح لأنها هي الأكثر دورانا واستعمالا. وهذا ما نبه اليه ابن درستويه فجعل ينقض الاعتماد على معيار الاستعمال ويرده ولا يعتبره مقياسا سليما يصح الحكم به على الفصيح. وسنأتي على ذكر كلامه فيما بعد.

وعلى كل حال، فان هناك شرطا ضروريا ليصح الاعتماد على كثرة الاستعمال — بالاضافة الى ما ذكر — وهو أن يتوفر اللغويون على استقراء تام واحصاء شامل للالفاظ والاستعمالات. وهذا ما لم يحصل عند القدامى.

وابن الطيب بدوره لم يكن يعترض على الاخذ بكثرة الاستعمال من حيث المبدأ، ولكنه كان يقول ان الفصيح ليس بالضرورة. هو ما كثر استعماله وشاع تداوله :

أ. فقد يقل اللفظ في الاستعمال ويكون مع ذلك فصيحا لأنه وارد في كلام الله أو كلام رسول الله أو لغة الحجاز... وكل هذا مشهود له بأنه في المرتبة العليا من مراتب الفصاحة.

ولذلك فانه حين نهى ابن المرحل عن استعمال الماضي والمصدر واسم الفاعل من (د ع) و(ذ ر)

وقال :

وقل اذا أمرت : (ذ ر) ذا و (د ع)
ولا تقـــل : (وذَرت) أي لم يشع
ولا (ودَّعت)، أو فـــــلان (واذِر)
أو (وادع)، فـــإن ذاك نـــــادر
و(الـوَذْر) و(الـوَذْع) كـذاك أهملـوا
وصرفـــوا (تـــرك) فهـــي البـــدل

تصدى له ابن الطيب ناقلا كلام المرزوقي في شرحه لفصيح ثعلب ومعقبا عليه فقال :

«قد سمع الماضي في (ما ودعك ربك) في قراءة التخفيف. وفي الحديث : «يا عائشة ان شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه الناس ـــ أو تركه [1] ـــ اتقاء نحسه». وقال الشاعر :

ليت شعري، عز خلي [2] ما الـذي
غالـــه في الحب حتـــى وَدَعـــه

وقال آخر :

وكان مـــا قدمـــوا لأنفسهـــم
أكثر نفعـا مـــن الـــذي ودَعُـــوا

وسمع : (وذر) في حديث أبي جهل أنه قال لابن مسعود يوم بدر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (لقد قطع الرحم وسفك دماء الصناديد وما أبقى ولا وَذَر). وفي الحديث (لينتهين أقوام عن وَدْعهم الجمعة أو ليخالفن الله بهم).

قلت: رواية الهروي وغيره من أهل الحديث : (لينتهين الناس عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم[3].) أي عن تركهم اياها. قال شِمْر : زعمت النحوية ان العرب أماتوا مصدره وماضيه، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح. وأومأ اليه القاضي [4]. وورد في كلامهم (مودوع) أيضا. قال خفاف :

اذا ما استحمت أرضه من سمائـه
جرى وهو مودوع وواعد مَصْدَقُ [5].

أي : وهو متروك لا يضرب ولا يزجر.

ثم ما حكاه الشارح [6] من قراءة (ودعك) بالتخفيف قال المجد انها قراءته صلى الله عليه وسلم. وقال في المصباح : هي قراءة مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبي عَيْلة ويزيد النحوي وغيرهم. وبه تعلم أن قول المجد كالجوهري ان ما ورد من ذلك ضرورة، وأن العرب أماتوا الماضي والمصدر من (دع) غير صحيح كما أومأ اليه شِمر ونقله الهروي وعياض والفيومي وغيرهم. **بل الصحيح ان ذلك مستعمل موجود في الكلام الفصيح نثرا ونظما. فلا ينبغي القول بعدم فصاحته فضلا عن انكاره واماتته[7]».**

ومن هذا تعقيب ابن الطيب أيضا على قول الناظم :

(1) أي أن الحديث ورد بالصيغتين : ودع، وترك.
(2) كذا في الموطئة، وفي اللسان (عن خليلي).
(3) وفي النهاية لابن الأثير وكذا لسان العرب : (لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم).
(4) يقصد القاضي عياضا في (المشارق).
(5) البيت لخفاف بن ندبة وهو في اللسان (مادة ودع).
(6) المقصود به المرزوقي شارح الفصيح.
(7) الموطئة : 415/1 ز.

وَدَلَـــعَ الـــلسانَ زيـــدٌ أخرجـــا
ودلـــعَ الـــلسانُ أيضا خرجـــا

الذي معناه أن (دلع) لا يستعمل الا ثلاثيا لازما ومتعديا. فقد جاء في تعقيبه.

«قالوا : واستعمل ثلاثيا هو الأفصح كما في النظم وأصله. لكن في الحديث : «كان يَدْلَع لسانه للحسن» أي يخرجه حتى ترى حمرته [8]»، مضارع (دلع) الثلاثي. وفيه : قد أدلع لسانه من العطش كأخرجه وزنا ومعنى. وكذلك في خبر حسان : (فأدلع لسانه فجعل يحركه) رباعيا أيضا. **فيكون الرباعي فصيحا أيضا**[9]».

فهذان المثالان يدلان على أنهم قد لا يحكمون للفظ بالفصاحة رغم وروده في كلام الله والرسول عليه السلام، والسبب هو قلة الاستعمال مع اتفاقهم على أن القرآن هو أفصح الكلام اطلاقا وان الرسول (ص) هو أفصح الخلق طرا، وهذا ما يلزم معه الحذر من الاعتماد على معيار كثرة الاستعمال.

والغريب أن الحديث النبوي الواحد قد يرد على لغات، ولكن اللغويين يأخذون واحدة منها ويفصحونها على حساب الاخرى، كما في لفظ (خدعة). قال ابن المرحل :

والحرب خدعَـةٌ وهـذا مـن كـلام
نبينـــا عليـــه مـــوصول السلام

فجعل لغة الفتح هي الفصيحة كما فعل ثعلب، مع أن حديث «الحرب خدعة» ورد بثلاث لغات : وهي الفتح والضم والكسر. بل حكوا فيه لغة رابعة وهي (خُدَعَة) بضم وفتح كهمزة. ولذلك علق ابن الطيب على هذا بقوله : «لكن حيث ثبتت الرواية بهن جميعا لا يصح أن يقال إنهن [10] غير فصيحات، لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق الضاد كما أومأنا لمثله غير مرة. نعم يقال ان الفتح أفصح مع الحكم عليهن أيضا بالفصاحة. وبه يعلم ان **اقتصار الفيومي في الرواية على الفتح قصور** [11]».

وقد نهى ابن المرحل ـــ تبعا لثعلب ـــ عن استعمال : (ماء مالح) فقال :

والماء مِلْـــح لا يقـــال : مـــالِح
فخـــذ بفهـــم مـــا يقـــول الشارح

ولكن ابن الطيب رأى أن هذه اللغة المنهي عنها مسموعة عن العرب، بل ذكر بعضهم أنها لغة أهل الحجاز، وهم من هم في الفصاحة، حتى قيل ان القرآن نزل بلغتهم، فكيف تنكر فصاحتها مع ذلك ؟. وهذا نص تعليقه على بيت الناظم المذكور :

«وقوله : (لا يقال مالح...) يعني في الفصيح، وليس المراد أنه لا يقال أصلا لأنه وارد في الكلام ومنقول عن جهابذة الاعلام، فلا يسعه الانكار مع وجوده في غير واحد من معتمد الاسفار. وأنشد ابن فارس [12] نقلا عن ابن الاعرابي :

صُبِّحـــنَ قَـــواً والحمـــام واقـــع
ومـــاء قَـــوٌ مـــالح وناقـــع

وأنشدوا أيضا :

(8) في الأصل (يخرجها حتى يرى حمرتها) والتصويب من النهاية لابن الأثير : 130/2.
(9) الموطئة : 414/1 ز.
(10) أي باقي اللغات سوى الفتح.
(11) الموطئة : 445/1 ز.
(12) البيت في (معجم مقاييس اللغة) 347/5.

ولو نَفلتْ في البحر والبحر مالح
لأصبح ماء البحر من ريقها عذبا

ونقل الأزهري اختلاف الناس في جواز (مالح) ثم قال : ماء مالح ومِلْح أيضا. وقال في التهذيب : ومالح لغة لا تنكر وان كانت قليلة. وقال في المصباح نقلا عن المجرد[13] : وماء مالح وملح بمعنى. وعبارة المتقدمين فيه : ومالح قليل. ويعنون بقلته أنه لم يجيء على فعله. فلم يهتد بعض المتأخرين الى مغزاهم، وحملوا القلة على الثبوت والاستعمال وليس كذلك. بل هي محمولة على جريانه على فعله. كيف وقد نقل انها لغة حجازية، وصرح اهل اللغة بأن أهل الحجاز كانوا يختارون من اللغات أفصحها ومن الألفاظ أعذبها فيستعملونه، ولذلك نزل القرآن بلغتهم، وكان منهم أفصح العرب ؟ **فما ثبت من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته.** وقد قالوا في الفعل أيضا : ملح الماء ملوحا من باب قعد وقياس هذا مالح. وعليه فهو جار على القياس[14]».

ب. وقد يحكمون على اللفظ بأنه غير فصيح ويمنعون استعماله مع أن السماع والقياس يوجبانه. من ذلك المثال المذكور أعلاه، ومنه أمثلة كثيرة أخرى ساقها ابن الطيب في كتابه نكتفي منها بواحد رد فيه على الهروي الذي منع أن يقال : (رجل مُحْزَن). قال ابن الطيب[15] :

«قال الهروي في غريبه ورجل محزون ولا يقال مُحزَن.
قلت : ان اراد أنه لا يقال غالبا للاستغناء عنه بمحزون فصحيح، وان أراد انه لا يقال أصلا فباطل بدليلين :

أحدهما : **السماع** : فقد حكاه جماعة كثيرة. ومن لم يذكره لم يحكم بمنعه. وكثيرا ما يتركون ذكر الأشياء المقيسة اعتمادا على شهرتها.

الثاني : **القياس** : فانهم قد أجمعوا على حكاية أحزن رباعيا، حتى ان بعضهم منع الثلاثي. وقد تقرر في التصريف ان المفعول من أفعل مُفْعَل».

ج. وقد يحكم المرء بفصاحة لفظ اعتمادا على اطلاعه الشخصي وعلمه المحدود، ولو توسع في الاستقراء وأحاط بما لم يحط به غيره لوجد ان ما حكم عليه بأنه قليل في الاستعمال هو في الحقيقة كثير.

قال ابن المرحل :

وقد وقفتُ فرسي فوقفا
أقِفه. وقد وَقفتُ موقفا
وقد وقفت لليتامى وَقفا
أو حُبُسا، فافهمه حرفا حرفا

فعلق على ذلك ابن الطيب وقال بعد كلام طويل :

«ومما مر يعلم أن مقابل الأفصح في وقفت الدابة : أوقفت ووقّفت. ومقابله في وقف حبسا : أوقفت. وانما أطنبنا في هذا المقام لأنا رأينا كثيرا ممن يشار اليه في التحصيل والتحرير من الاعلام يتوهم أنه لا يقال وقف الا لازما وانما يتعدى بالهمزة أو التضعيف **اعتمادا على رأيه واستنادا الى اختياره دون وعيه، وما رأى أن ما استصوبه غير صواب، وأن**

(13) في الأصل (التجريد) والتصويب من المصباح. والكتاب الذي ينقل عنه الفيومي هو في الراجح كتاب (المجرد للغة الحديث) لعبد اللطيف البغدادي (ت : 629 هـ). وقد نشر الجزء الأول منه بتحقيق فاطمة حمزة الراضي ـــ بغداد 1977.
(14) الموطئة : 469/2س.
(15) نفسه 127/1 ز.

مختاره الى الخطأ أقرب منه للاستصواب. وكأنه لذهوله وغفلته وقصوره في وهمته وقوله لم يمر به قول الله تعالى : «وقِفوهُمْ إنهم مسؤولون[16]»، (اذ وُقفوا على النار[17]»، (مَوْقوفون عند ربهم [18]. ولم يطلع على قول القائل :

« وقفت على ربع لمية ناقتي [19] »

ـــ وقال ابن المرحل أيضا في (باب فعلت بكسر العين) :

وقد لَمِسْتُ وهو لمس باليدِ
وقد شَمِمْتُ ريحه من بُعد

فعلق ابن الطيب على (شَمِمت) بقوله : «قال ابن درستويه : والعامة يفتحون عين الماضي ويضمون عين المضارع، وهو خطأ.

قلت،تخطئته إياهم غير سديدة **لأن منشأها القصور وعدم الاطلاع على اللغات العديدة. بل هذه اللغة التي أنكرها وخطأ قائليها حكاها جماعة** منهم الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم من العرب العرباء، ونقلها أرباب التآليف. فلا سبيل الى انكارها وتخطئة المتكلم [20] بها.».

ولعل من هذا القبيل حكم ثعلب على (نما ينمو) بأنها غير فصيحة.
قال ابن المرحل :

قال [21] نمى المال بمعنى كثرا
ينمي نُميّا إن أردت كثرا

فعلق ابن الطيب على هذا بقوله :

«واعترضه شارحه[22] بأنه التزم أن يذكر الفصيح، و(نما) **فيه لغتان هما** : [23] نمى كرمى، ونما ينمو كدعا، وكلاهما فصيح، بل اللغة التي ترك هي الكثيرة الفصحى.

قلت : وما قاله صحيح متجه على أبي العباس ولذلك صدر جماعة من أرباب التآليف بالواوية قبل البائية كالمجد وغيره، وذلك يقتضي أفصحية الواوية كما في شرح الاصل. لكن في أفعال ابن القطاع ما يشهد لابي العباس، فانه بعد أن ذكر اليائي وتصاريفه قال : ولغة نما ينمو [24]».

فلا تبرير لما قال به ثعلب اذن سوى التقصير في الاستقراء واحصاء الأحوال التي تتردد فيها الالفاظ،

د. وقد يحكم للفظ بانه فصيح رغم كونه مولدا بسبب أنه كثير في الاستعمال، فيقعون بهذا في تناقض لأن المولد عندهم خارج عن دائرة الفصاحة، وفي (اختيار ثعلب) كلمات كثيرة مما هو معدود في المولد ونمثل لها بما في قول الناظم :

والجبروت مصدر الجبريـــــــــة
فـلا تكـن للنـاس ذا استكبـار

(16) الصافات /24.
(17) الأنعام /27.
(18) سبأ /31.
(19) الموطئة : 102ز.
(20) الموطئة : 1 / 107س.
(21) أي ثعلب في فصيحه.
(22) المقصود : المرزوقي في شرح الفصيح.
(23) في الأصل (هي) وهو سبق قلم.
(24) الموطئة : 39/2 س.

والجَبرِيَّـــة كمثـــل الـــكِبر(25)
مفتوحـــة البـــاء فكـــن ذا خُبْـــر
وفرقـــة جَبريـــة أي تُـــخبر
أن الفتـــى على المعـــاصي مُجْبَـــر

فالجبرية والجبر من الالفاظ الاصطلاحية الحادثة مع انتشار علم الكلام، وبهذا علق ابن الطيب على هذا بقوله :

«وجَبْرية بفتح الجيم وسكون الموحدة — كما قال في شرح الأصل — منسوبة الى الجبر بالفتح. وهو القول بأن الله تعالى يجبر عباده على المعاصي. قال أبو عبيد : **وهو كلام مولد لا أصل له في العربية**(26)...»

هـ. وعموما فان الحكم بفصاحة لهجة ورداءة لهجة أخرى حكم لا يقبله علم اللغة الحديث لأنه تتدخل فيه عناصر ذاتية خارجة عن المنهج المحايد الموضوعي. ثم كيف يقبل الطعن من شخص في لغة لا يتكلمها ؟ فكيف يقبل من حجازي أن يصف لغة طيء أو تميم بأنها غير فصيحة ؟ لانه في حكمه يرجع الى معايير لغته هو لا الى معايير اللغة التي يستهجنها. ولابن الطيب في هذه النقطة بالذات نص يعتبر من أروع النصوص وأهمها اذ لا يختلف فيه عن آراء المحدثين. فقد قال يرد على الأصمعي الذي أنكر أن يقال : أوقفت الراحلة بالهمز بما نصه :

«قلت : وهذا الذي أنكره لا سبيل له الى انكاره فقد حكاه جماعة من الفحول وأنشد عليه قوله :

وقـــولها والـــركاب مُوقَفـــة
أقـم علينـا حينـا فلـم أقـف. (27).

وعزاها جماعة من أرباب التآليف منهم ابن القطاع والفيومي والقاضي عياض في المشارق الى تميم، **واذا كانت لغة مطردة عند قوم فكيف يمكن إنكارها ؟ بل ربما استغرب الحكم بالرداءة التي نسبها اليها أرباب التآليف. والظاهر أن الرداءة انما هي بالنسبة الى غير تميم...** (28)...»

فالذين خطأوا لغة (أوقف) كأنما خطأوا لهجة تميم أي عابوا على قوم أن يتكلموا وفق ما أرادوا وحسب ما تواضعوا عليه، وهذا لا يصح. وهذه اللغة ليست رديئة الا بالنسبة لغير تميم أما هم فاللغة التي يتكلمون بها هي عندهم في قمة الفصاحة لأنها هي العرف الجاري به استعمالهم.

وقد كان ابن درستويه أشد الناس انتقادا لثعلب وغيره من العلماء الذين فَصَّحُوا لغة على لغة اعتمادا على معيار الاطراد وكثرة الاستعمال. فالمعيار في نظره غير سليم اذا استخدم للمقارنة بين لهجتين عربيتين. ولهذا طعن في كثير من اختيارات ثعلب.

فقد جاء في تعقيبه على اختيار ثعلب الكسر في بعض الالفاظ دون غيره ما نصه :

«فأما اختيار مؤلف (الفصيح) الكسر في (ينفر) و(يشتم) فلا علة ولا قياس، بل هو نقض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب. فقد أخبرنا محمد بن يزيد عن المازني والزيادي والرياشي عن أبي زيد الأنصاري، وأخبرنا به أيضا أبو سعيد الحسن بن

(25) أي أن الجبرية بالتحريك مثلها مثل الكبر في المعنى.
(26) الموطئة : 32/1 س.
(27) كذا. وفي اللسان : (أقم علينا أخي فلم أقم).
(28) الموطئة : 103/1 ز

الحسين السكري عنهم وعن أبي حاتم، وأخبرنا الكسروي علي بن مهدي عن أبي حاتم عن أبي زيد أنه قال : طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى وما كان منه بالكسر أولى فلم أعرف لذلك قياسا، وانما يتكلم به كل امرىء منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك. ونظن المختار للكسر هنا وجد الكسر أكثر استعمالا عند بعضهم فجعله أفصح من الذي قل استعماله عندهم، **وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلته وانما هاتان لغتان** متساويتان في القياس والعلة، وان كان ما كثر استعماله أعرف وأأنس لطول العادة له لأنه المعتاد قوله. وقد يلتزمون أحد الوجهين للفرق بين المعاني في بعض ما يجوز فيه الوجهان كقولهم ينفر بالضم من النفار والاشمئزاز وهو ينفر بالكسر من نفر الحاج من عرفات. **فهذا الضرب من القياس يبطل اختيار مؤلف الفصيح الكسر في ينفر على كل حال،** ومعرفة مثل هذا أنفع من حفظ الألفاظ المجردة وتقليد اللغة من لم يكن فقيها فيها.

وقد تلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس البعيد من الصواب حتى لا يتكلموا بغيرها، ويدعوا المنقاس المطرد المختار. ثم لأعجب لذلك أن يقال : هذا أفصح من المتروك، ومن ذلك قول عامة العرب (أيش) (صنعت) ؟ يريدون : أي شيء صنعت ؟. وقولهم : (لايشانيك) يعنون لا أب لشانيك. وقولهم : (لا تبل) أي لا تبال يا هذا. ومثل تركهم استعمال الماضي واسم الفاعل من يذر ويدع واقتصارهم على ترك وتارك. وليس هذا لأن (ترك) أفصح من (ودع) و(وذر) وانما الفصيح ما أفصح عن المعنى واستقام لفظه على القياس لا ما كثر استعماله. (...)

وكذلك قولهم : (أيش) انما غيروه من الأصل والصواب لأنه كلام كثر استعماله (....).

وأما اختياره (نَقَمت أنقم) ففيه لغتان : فمن العرب من يجريه على هذا الباب [29] وهو الاكثر ولذلك اختاره مؤلف الكتاب، ومنهم من يكسر الماضي ويفتح المستقبل **على ما تتكلم به العامة وليس ذلك بخطأ وانما ذلك لاختلاف اللغات.**

وأما اختياره [30] في نطَح الكَبْشُ يَنْطَح ونَبَحَ الكلبُ ينْبَحُ ونَحتَ يَنْحِتُ فان الفتح في مستقبلها اكثر وأعم في الاستعمال لما فيها من حروف الحلق، ولكن الكسر في كلام أهل الفصاحة والبصر بالابنية وتصاريفها أكثر وهو الاصل وكلاهما قياس[31]».

فقد وضح ابن درستويه ان اختيار ثعلب لم يكن على أساس علمي متين وانما بني على معيار الكثرة في الاستعمال، مع أن الاختلاف في صيغ الالفاظ راجع لاختلاف بعض اللغات، فبعض العرب لهج بهذه اللغة وبعضهم لهج بأخرى.

وما قاله كل من ابن الطيب وابن درستويه قبل ذلك، هو ما يذهب اليه اللغويون المعاصرون الذين درجوا — كما سبقت الاشارة — على استهجان الانحاء العالمية التقليدية ونعتها بأنها أنحاء معيارية بسبب تصنيفها للاستعمالات الى مستويات تصف بعضها بالجودة وبعضها بالرداءة. جاء في (قاموس اللسانيات) :

«ان النحو المعياري (la grammaire normative) يقوم على أساس التمييز بين مستويات اللغة : (لغة مثقفة — لغة شعبية — لهجات ... الخ). ومن بين هذه المستويات يقوم بتعيين واحد منها وجعله هو اللغة المفضلة التي يجب تقليدها و تبنيها . وهذه اللغة يطلق

(29) وهو باب فعلت بفتح العين.
(30) أي اختياره فتح الماضي في هذه الكلمات مع فتح المضارع في الأولين وكسره في (ينحت).
(31) تصحيح الفصيح 109/1 وما بعدها.

عليها اللغة الجيدة (la bonne langue) والاستعمال الجيد (le bon usage). وفي هذا التعيين يتضح جليا أنه لا تتدخل عوامل لغوية محض. ولكن عوامل ذات طبيعة سوسيو ـ ثقافية. فاللغة المختارة لتكون المرجع فيما ينبغي أن يقال هي لغة الوسط الذي يتمتع بحظوة أو سلطة (أوساط البورجوازية الممتازة). وهناك عامل آخر يدخل في الاعتبار في النحو المعياري وهو تقليد الكتاب الممتازين. وفي هذا يمكن لبعض العوامل الاسلوبية ان تقوم بدورها بطبيعة الحال. ولكن في الأغلب يدخل في الاعتبار [عنصر] التراث... (32).»

وأنه لمن أجل الموقف الذي اتخذته اللسانيات الحديثة من المعيارية، ذهب بعضهم الى حد اتهام المنهج التوليدي المعاصر نفسه بأنه لا يخلو من معيارية. وذلك لكونه يأخذ بمصطلحي : (النحوية (la grammaticalité) و(اللانحوية (l'agrammaticalité) ولكن المدافعين عن التوليدية فرقوا بينها وبين معيارية الانحاء التقليدية القديمة لأنها ـ أي التوليدية ـ «ليست معيارية بنفس الشكل الذي كانت عليه الانحاء التقليدية. انها لا تجري وراء المحافظة على الاستعمال الجيد (le bon usage) ولا تجعل من نفسها مدافعا عما يسمى الفرنسية الصحيحة(le français correct)، بل تأخذ اللغة كما هي في اختلافها حسب الأفراد وحسب الطبقات الاجتماعية وحسب الظروف، ثم تسعى الى اثارة الانتباه فقط الى طريقة استخدامها. دون أن تملي أية قاعدة من مثل : (لا ينبغي أن تقول ولكن ينبغي أن تقول...). إنها تلاحظ أنه يقال وأنه لا يقال. أو أن هذه الجمل أو تلك لم تعد تقال. ولكنها لا تتخذ أي موقف بشأن المفاهيم التي هي من قبيل : (فرنسية جيدة أو رديئة)، (أسلوب ثقيل أو أسلوب مخطىء...) الخ. بل يكفيها أن تقول ما هي الجمل النحوية وما هي الجمل اللانحوية من أجل الاهتمام بالاولى واستبعاد الثانية(33)»

وفي سياق الدفاع عن التوليدية أيضا نجد روفي (N. Ruwet) يحذر من الخلط بين مفهوم (النحوية) ومفهوم (الصحة النحوية La correction grammaticale) والمفهوم الثاني هو المرتبط بالنحو المعياري التقليدي، والاول لا يميز بين الاستعمالات التي ترجع الى اختلاف اللهجات وانما يميز بين درجات النحوية داخل اللغة الواحدة المنسجمة. ويقول : «ان الامر يتعلق اذن بعدم الخلط بين الاختلافات التي ترجع لطبيعة لهجية وبين الاختلافات من حيث درجات النحوية الواقعة داخل اللهجة الواحدة. فالنحو العلمي كما يقول (ليز lees) و(كليما Klima) لا يهتم بالحط من قيمة بعض الاساليب أو اللهجات الانجليزية ولكنه يهتم بكون عدد كبير من متكلمي الانجليزية يتفقون اتفاقا واسعا على اعتبار هذا الوجه أو ذاك من وجوه التعبير منحرفا في بنائه (34)».

فالتوليدية اذن لا تهتم باختلاف أوجه التعبير الناتج عن اختلاف اللهجات ولكن تهتم بالاختلافات الموجودة داخل اللهجة الواحدة، وبالتالي فهي لا تفاضل بين لهجة وأخرى، بل هي لا تقوم بهذه المفاضلة حتى بينْ ما تلاحظه من اختلافات داخل اللهجة المعنية. وانما تصف وتفسر ولا توجه، فاذا لاحظ دارس اللغة الفرنسية مثلا أن عبارة (qui c'est qui viendra) مقبولة عند بعض الفرنسيين ومرفوضة عند بعضهم الآخر، «فليس له أن يعتبر احد هذين الحكمين هو الجيد. ولكن عليه أن يقبل بأنه في ذلك أمام ضربين مختلفين من الفرنسية بحيث ينبغي أن يوصف كل منهما عن طريق نحو توليدي خاص (35)».

(32) J. Duboit : Dictionnaire de linguistique P : 342.

(33) Ch. Nique - initiation méthodique à la grammaire générative P; 21.

(34) N. Ruwet : Introduction à la grammaire générative P : 39.

(35) Ducrot : Dictionnaire encyclopédique P : 166.

ويتحدث (روبنس Robins) عن أحكام القيمة التي تصدرها الأنحاء التقليدية من نحو: لغة جيدة، ولغة رديئة، واستعمال فصيح واستعمال هجين... الخ. وعن المنهج الذي ينبغي أن يتبعه اللغوي فيقول :

«ومن المفروغ منه أن اللغوي المخلص لمبادئه العلمية والموضوعية عليه أن يعتبر هذا النوع من العبارات التي تعبر عن أحكام قيمة واعتبارات جمالية أو أخلاقية، بعيدة عن مجال بحثه (...) وكوننا نقوم برد فعل ازاء لغة الآخر هو أكبر الأدلة على الوظيفة الاجتماعية للغة داخل المجتمع. ولكن اللغوي مهما كانت مشاعره الشخصية عليه أن يظل — باعتباره لغويا — بعيدا عن ردود الفعل هذه. إن مهمته هي وصف وتحليل الظواهر التي يجدها في اللغات و/ أو في اللهجات التي تشتمل عليها هذه اللغات كما وجدها، وعلى تقنياته ومناهجه أن تستجيب لهذا الهدف. فليس من حقه ان يفضل لهجة على أخرى ولا أن يرسم الطريقة التي على الناس أن يتبعوها في استعمال لغتهم. **الوصف لا التوجيه هذه هي وظيفته وهي وظيفة لا يستهان بها** (36).»

لقد رفض علم اللغة الحديث اذن رفضا قاطعا أي تصنيف للاستعمالات ذات الطبيعة اللهجية في سلم تتفاوت قيمة درجاته بين جيد ورديء. بل ان كلمة (مستوى niveau) نفسها التي تعبر عن هذا التصنيف القيمي قد اقترنت في اذهان المحدثين بمفاهيم اجتماعية وثقافية كمفهوم التمايز الطبقي مثلا. ولذلك أصبحوا نتيجة نفورهم من هذه المفاهيم ينفرون أيضا من استعمال كلمة (مستوى niveau) في حقل اللغة. وقد اقترح الباحثون في مجال علم اللغة التعليمي تعويضها بكلمة (سجل registre) لأنها كلمة محايدة وبريئة من الخلفيات الانتروبولوجية التي توحي بها كلمة (مستوى)(37)، فالاختلافات الملحوظة يجب أن (تسجل) اذن لا أن تصنف الى (مستويات) بعضها أفضل من بعض.

ولاشك أن موقف اللغويين الغربيين المحدثين من مفهوم (المستويات اللغوية) متأثر بنظرتهم الى تاريخ لغاتهم الفصحى. فقد كانت هذه اللغات قبل أن تعمم في سائر أنحاء البلاد عبارة عن لهجات محلية ترتبط كل منها بطبقة حاكمة أو بورجوازية. فاللغة الفرنسية مثلا لم تكن سوى لغة الطبقة الحاكمة والطبقة البورجوازية في مدينة باريس ونواحيها. ثم قامت السلطة المركزية بفرضها وتعميمها على حساب باقي اللهجات(38). ومثل هذا حدث للغة التشيكية الحديثة التي لم تكن في بداية القرن التاسع عشر سوى لغة البورجوازية الصغيرة ولغة الطبقة المسيطرة والمتحكمة في العاصمة وبعد ذلك وقع تعميمها (39).

وطبيعي انه بفرض لغة فئة اجتماعية معينة يتم فرض فكر وثقافة وايديولوجية تلك الفئة على حساب الفئات الاخرى.

واللغة العربية الفصحى لم يحدث في شأنها ما حدث لتلك اللغات الاوربية. فهي لم تكن قط لغة فئة اجتماعية أو طبقة ذات امتياز خاص. بل لقد جمع العرب لغتهم ودونوها من أفواه البدو والضاربين في الصحراء البعيدين كل البعد عن مراكز الحضارة ومراكز السلطة والنفوذ والمال، فهي لغة خرجت من مجتمع البادية لتفرض على مجتمع المدن. وخرجت من أفواه عامة الناس البسطاء لتفرض على أصحاب الجاه والسلطة. أي أنه حدث لها عكس ما حدث للغات

(36) R.H. Robins : Linguistique générale P : 58

(37) انظر مقالة (Gilles Gagné) في كتاب (la norme linguistique) ص 466 بعنوان (Norme et enseignement de la langue maternelle.)

(38) Brunot : Histoire de la langue française : 1/331;

(39) انظر مقال : (P. L. Garvin) في كتاب : (La norme linguistique) P : 143.

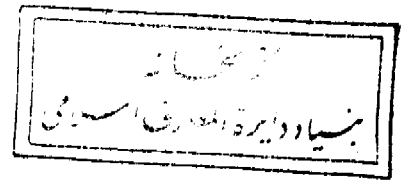

الاوروبية الحديثة كاللغة الفرنسية التي خرجت من لهجة باريس واللغة التشيكية التي خرجت من لهجة (براغ). فهي لم تكن في الأصل لهجة معينة ثم وقع تعميمها، بل جاءت على العكس من ذلك نتيجة الجمع بين لهجات متعددة والخلط بين مستويات متفاوتة.

الا أن كلتا الطريقتين تعتبران في نظر الدرس اللغوي الحديث أمرا محظورا. أي سواء تم استخراج الفصحى المشتركة عن طريق فرض لهجة معينة وتعميمها أو عن طريق الجمع بين لهجات متعددة. فالذي ينادي به المحدثون هو أن تخصص كل لهجة أو لغة أو لغية بدراسة وصفية مفردة. وينظر اليها جميعا نظرة متساوية لا تفضيل بينها، لكن الذي نعترض به على رأي المحدثين هذا هو أن هذا المنهج المطلوب لا يكون صالحا الا اذا كانت الغاية من دراستنا غاية علمية محضا. أما اذا كنا نريد أن نؤسس دولة أو مجتمعا أو وطنا له كيانه الموحد وثقافته الموحدة، فلابد من التفكير في ايجاد لغة مشتركة يصطنعها سائر أفراد هذا المجتمع ويكونون فيها على حد سواء. ولا يمكن أن ندعو كل قبيلة أو فئة اجتماعية الى استعمال لغتها ولهجتها الخاصة اذا أرادت ان تتفاهم وتتعايش مع الفئات الأخرى. فلا بد من أداة تواصل جماعية. وهذه الأداة الجماعية الواحدة الموحدة تعتبر — كما هو معلوم — من الاسس الاولى الضرورية والشروط اللازمة لقيام الدول والتمايز بين كيانات الامم والشعوب. فهي ضرورة اجتماعية وحضارية وثقافية وقومية ودينية. ولهذا نلاحظ ان الدول التي تنشأ حديثا تختار لغة موحدة مشتركة وتجعلها هي اللغة الرسمية وتنص على ذلك في دساتيرها. بل ان التقدم العلمي والتطور الحضاري أصبحا يفرضان اليوم — أكثر من ذي قبل — التقليص ما أمكن من عدد اللغات العالمية، والاقتراب يوما عن يوم من التفكير في ايجاد لغة عالمية واحدة. واذا كان توحيد اللغة وأداة التواصل ضرورة على جانب كبير من الاهمية، فان هذه اللغة الموحدة (بكسر الحاء) المشتركة لا يمكن أن نستوردها من خارج المجتمع بل لابد أن نأخذها منه. وهنا تقتضي الضرورة أيضا ان نختار بين احدى الطريقتين المذكورتين آنفا : اختيار لهجة معينة وفرضها وتعميمها أو الأخذ بالقاسم المشترك الذي يجمع بين سائر اللهجات الوطنية. وقد تحدث (كريماس وكورطي) في قاموسهما عن الضرورة التي تضطر الامم الى اصطناع لغة مشتركة فقالا : «ان ضرورة توحيد الاستعمالات الخاصة بالمجتمعات الحديثة (التعليم — الادارة ... الخ) تفرض في الغالب أن يقع الاختيار المتعمد على معيار (norme) [من المعايير] من أجل اقامة (أو تأكيد) اللغات الوطنية. ومن هنا ظهر مفهوم اللغة المشتركة (la langue standard) التي حاولوا أن يقيموها على أساس معايير احصائية» ثم لاحظا انه بذلك أصبح النحو المعياري يبعث من جديد (40).

واللغويون العرب لم يفكروا، حين وضعوا قواعد الفصحى واستنبطوا اللغة المشتركة، في دراسة اللغة لغاية علمية محض. ولكن لخدمة الغرض الديني والقومي والثقافي والحضاري. فقد كانت غايتهم هي وضع لغة تتفاهم بها جميع الفئات والقبائل والاجناس المكونة للدولة الجديدة على اتساع رقعتها، ويفهم بها التراث الادبي المكتوب، كما يفهم بها القرآن والحديث ويعمل بها على حفظهما وتوارثهما. فلغويونا الاوائل اذن لم يكونوا علماء لغة فقط، بل كانوا أيضا مؤسسي دولة وحضارة وثقافة وحماة وطن ودين. أما اللغويون الذين جاؤوا بعدهم في القرن الثالث الهجري وما بعده فقد وجدوا اللغة الفصحى قد قُعِّدت ولا سبيل للرجوع الى الوراء، فأصبحت مهمتهم هي دراسة ما وضعه الأسلاف ومناقشته

(40) A.J. GREIMAS et J. Courtés : Dictionnaire raisonné de la théorie du langage. p : 256 (norme).

وتعليله.

وهؤلاء اللغويون المؤسسون اختاروا استخراج اللغة المشتركة الفصحى من الجمع بين لغات ولهجات ومستويات متعددة ولم يختاروا الطريقة الثانية وهي فرض لغة أو لهجة معينة دون سواها، ولعلهم كانوا مضطرين الى ذلك كل الاضطرار. والسبب في نظري هو أن النص القرآني الذي كان هو الحافز الأول على تدوين اللغة وتقعيدها لم يكن بلسان قبيلة واحدة كما بين ذلك كثير من العلماء الاقدمين، وانما نزل باللغة الأدبية التي هي خليط من لهجات متعددة. وكذلك كان الشأن في الشعر والمأثور من التراث الأدبي العربي، ولذلك رأى هؤلاء اللغويون المؤسسون ان الاعتماد على لهجة واحدة من لهجات العرب ليس كافيا في فهم القرآن والتراث الأدبي المنقول، وهنا يرد عليهم اعتراض وجيه وهو أنه مادام القرآ ن والحديث والشعر والكلام المأثور قد جاء كله باللغة الأدبية المشتركة التي تكونت تلقائيا قبل مجيء الاسلام بفترة يعتقد أنها ليست طويلة . لماذا لم يقتصروا في استنباط الفصحى ووضع اللغة المشتركة على هذه النصوص المذكورة (القرآن ــ الحديث ــ الشعر ــ الكلام المأثور) وآثروا أن يضيفوا اليها لغة القبائل والاعراب البداة، بل جعلوا لغة الاعراب هي المرجع الاول والاساس، وهي المعيار الاصح حتى انهم آثروا لغة الشعر الأعرابي المجهول قائله على لغة القراءات القرآنية ولغة الحديث ؟ يقول الدكتور تمام حسان بهذا الصدد :

«وما كان اولى للدراسات اللغوية العربية أن يقتصر أخذها على القرآن والحديث، وأن تعتبر دراسة القواعد فيها دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة لتتطور بعد ذلك كما تشاء وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسة الاولى التي اقتصرت على القرآن والحديث.

ان هذا كان يكفل لنا فائدتين لا غنى لنا عن احداهما :

1. معرفة تامة بلغة القرآن والحديث اللذين يمثلان لهجة بعينها من لهجات العرب. وبذلك كنا نجد دراسة النحو العربي متجانسة لا أمشاجا مختلفة.

فجاءت كتب ضم سبعين رقعة
مشكلة الألوان مختلفات

2. الاعتراف بوجود اللهجات العربية التي عاشت الى جانب هذه اللهجة أو لحقتها في الزمن. وبذلك تدرس كل واحدة منها على حدة من جميع نواحيها. ونضمن بذلك سلامة المنهج ونضج الدراسة ونفع المتعلم من أيسر سبيل. ومعنى ذلك أيضا ألا تتحجر اللغة عند مرحلة معينة، بل تظل اللغة العربية المشتركة تتطور بتطور الزمن والعرب[41]».

وهذا الاقتراح الذي تقدم به الدكتور تمام حسان مقبول في جملته، فهو يقول ان اللغة المشتركة الفصحى كان ينبغي أن يقتصر في وضعها على اللغة الأدبية التي نزل بها القرآن ودون الحديث. الا أننا نخالفه في شيئين :

أولهما : أننا لا نوافق على الاقتصار على لغة القرآن والحديث. فالشعر أيضا كان يمثل جزءا من اللغة الأدبية المشتركة التي صيغت قبل مجيء الاسلام وكذلك لغة النثر والمأثور كالخطابة والحكم.

ثانيهما : أننا لا نوافق على قوله ان لغة القرآن والحديث كانت تمثل «لهجة بعينها من لهجات العرب» فكل منهما كان يمثل اللغة الثقافية الأدبية المستخلصة من سائر اللهجات. والدكتور حسان نفسه قد

(41) اللغة بين المعيارية والوصفية : ص 78.

تراجع عن هذا القول في دراسة له متأخرة ظهرت سنة 1981 وفيها نجده يفند الرأي القائل ان الفصحى مأخوذة من لغة بعينها هي لغة قريش، ويسوق على ذلك جملة أدلة تبين بوضوح كيف أن القرآن الكريم لم ينزل بهذه اللهجة المعينة ومن أدلته :

1. «ان القرآن نزل بلسان عربي مبين ولم ينزل بلسان قريش»

2. «أن القرآن نزل على سبعة أحرف وتعددت قراءته...»

3. «أن لهجة قريش كانت لها من الخصائص ما لم يشع في الاستعمال العربي...»

4. «أن النصوص الأدبية الجاهلية التي بين أيدينا تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش، بل إننا لم نسمع عن شاعر جاهلي قرشي فحل ولا نكاد نظفر من العصر الجاهلي بنص أدبي ذي بال ينسبه الرواة الى قريش...».

5. «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يرى للهجة قريش أنها لهجة العرب جميعا، ومن تم كان يخاطب أبناء القبائل بلهجات قبائلهم مشيرا بذلك الى أن هذه اللهجات لها من الفصاحة ما للهجة قريش».

الى غير ذلك من الادلة التي ساقها (42).

أفبعد هذا يقال إن لغة القرآن والحديث تمثل «لهجة بعينها من لهجات العرب» ؟

اذن نحن نؤيد ـــ في العموم ـــ الرأي القائل ان الفصحى كان ينبغي أن تُقَعَّد على أساس هذه اللغة الأدبية الثقافية التي نزل بها القرآن ودون الحديث وكتب الشعر ومأثور كلام العرب. وهذا هو الاختيار الذي نفضله. وهناك اختيار آخر كان في نظرنا أيضا صالحا للاخذ به وهو وضع الفصحى على أساس فرض لهجة معينة والعمل على تعميمها. فهذا وان كان في نظر علم اللغة الحديث محظورا للاسباب المبسوطة سابقا الا أنه أهون من الجمع بين لهجات ومستويات متعددة. لأنه لن يؤدي ـــ مهما كان ـــ الى النتائج السلبية الكثيرة التي أدى اليها المنهج الذي اتبع بالفعل وهو الخلط بين لغات ومستويات مختلفة. فاذا كان المحظور في فرض لهجة معينة هو اعطاء امتياز لثقافة وايديولوجية فئة على حساب الفئات الاخرى، فان ذلك قد تشفع له الضرورة الاجتماعية والقومية والدينية أي ضرورة اختيار لغة رسمية مشتركة موحدة من شأنها ان تعمل على تقدم وازدهار المجتمع عن طريق نشر التعليم وتوحيده، وتعميم الادارة، وتوحيد الهدف والعقيدة والمشاعر.

2. الموقف من معيار القياس

القياس أساس من الأسس المنطقية المعمول بها في كثير من الحقول العلمية، في مقدمتها حقل اللغة. فاللغة لا تستغني عنه لانه من وسائل تنميتها بالتوليد والاشتقاق، ومن طرائق اكتسابها بالمحاكاة. فعلى قياس الامثلة الموجودة يصوغ المرء ويولد ما لا حدود له من الكلام الجديد. وما دمنا في الكلام الذي نحدثه لا نخرج عن أقيسة اللغة وصيغها وقواعدها، فنحن بذلك نراعي المستوى الصوابي لهذه اللغة ونحترمه، ومن أجل هذا اعتبر اللغويون القدامى القياس معيارا من معايير الفصاحة اي من معايير الصواب، واحتكموا اليه في رفض ما يرفض وقبول ما يقبل، وذلك عملا بالقاعدة الذهبية التي صاغها المازني بقوله : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب(43)».

وابن الطيب الشرقي لا يخالف هذه القاعدة،

(42) انظر : (الأصول) تمام حسان ص 78 وما بعدها.
(43) انظر (الاقتراح) للسيوطي ص : 108.

ولا يعارض من يحتكم الى القياس في تخطئة او تصويب الالفاظ والاستعمالات معارضة مبدئية، ولكنه لما كان من الفئة المتسأهلة ـــ كما سنرى ـــ لم يجد وجها لتخطئة ما جاء شاذا عن القياس لمجرد انه كذلك. فقد يرد في المسموع من كلام العرب الفصحاء أو في نصوص القرآن والحديث ما هو شاذ الا أنه مستعمل، فلا يمكن رفضه اذن، ولا يمكن تخطئة مستعمله لمجرد تعارضه مع القياس. قال في (الموطئة) (44):

«ولا يقال اذا اجتمع الشذوذ والقياس في كلمة، فحملها على القياس اولى. **لأننا نقول : قد يكون الشاذ أفصح من المقيس وأكثر استعمالا في الكلام. كما يعلم بالوقوف على متون التصريف وأصول اللغة.**»

فالشذوذ عن القياس لا يعتبر عنده منافاة للفصاحة. وقد كرر القول في هذا وأعاده، من ذلك قوله ايضا في موضع آخر، خلال شرحه لقول الناظم :

والرجـــل الطويـــل والطُّـــوال
وهـــم رجـــال كلهـــم طـــوال

ما نصه :

ثم عبارة الاصل (45) : (وقوم طوال لا غير).

«فان اراد بقوله : (لا غير) أي لا يقال الا بالكسر ككرام، ولا يقال بالضم فمسلم. وان أراد لا يقال الا بالواو فقط ولا يقال بالياء فهو غير صحيح. كما أومأ اليه شارحه، لأنه وارد في كلام الفصحاء كقول الاعربي :

تـــبين لي أن القمـــاءة ذلـــةً
وأن أعِـــزَّاءَ الرجـــال طِيالُهـــا

فانه روي بالياء بدل الواو كما قاله ابن هشام وابن مالك وغيرهما من الائمة (...) **وكونه شاذا لا ينافي الفصاحة كما أومأنا اليه**(46)».

ومنه قوله في موضع ثالث :

«قال في شرح الكافية : وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب، فأشبه العلم، فرخم بحذف يائه.

قلت : وهو مع كثرته شاذ. **والشذوذ لا ينافي الكثرة كما لا ينافي الفصاحة** (47)».

فهو بهذه الاقوال يرد على بعض التصويبين الذي يضعون القياس في المقام الاول، ويرجحونه على المستعمل الفصيح اذا كان شاذا. فما دام المستعملون لم يخرجوا عن الاطار العام للفصاحة (وهو كلام العرب) فلا معنى لرفض استعمالهم. وكأنه بذلك يلتقي مع ابن جني الذي عنون أحد أبواب كتابه (الخصائص) بقوله : «باب اختلاف اللغات وكلها حجة (48).»، ويلتقي معه أيضا حين يقول : «فالناطق على قيّاس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء (49)»، ومسألة تقديم المسموع عموما على المقيس، وتقديم المسموع ولو شذ على المقيس ولو قوي، من الأصول اللغوية الواضحة في كتاب ابن جني. فهو يقول مثلا : «باب في تعارض السماع والقياس، اذا تعارضا نطقَت بالمسموع على ما جاء عليه (50)». ويقول في موضع آخر : «وان شذ

(44) موطئة الفصيح : 74/1 س.
(45) أي أصل النظم. وهو فصيح ثعلب.
(46) الموطئة : 104/1 ز.
(47) نفسه : 137/1. س.
(48) الخصائص : 10/2.
(49) نفســه : 12/2.
(50) نفســه : 117/1.

الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله اولى (51).» ولابن جني أخيرا نص مشهور في كيفية العمل حين يجتمع السماع والقياس أو يتعارضان، بدأه بقوله : «ثم اعلم ان الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب». ثم ذكر هذه الأضرب مرتبة على النحو التالي :

أ. مطرد في القياس والاستعمال جميعا. وهذا عنده «هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة».

ب. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وهذا عليك أن تتحامى فيه ما تحامت العرب منه وتجري في نظيره على الواجب في أمثاله، ومثل له بترك العرب (و د ع) و(و ذ ر).

ج. مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وهذا عنده لابد من اتباع السمع الوارد به في نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه.

د. شاذ في القياس والاستعمال جميعا وهذا عنده «لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه الا على وجه الحكاية (52)».

هذا هو وجه اعتراض ابن الطيب اذن على بعض التصويبيين الذين يرجحون القياس ابدا. فعنده ان القياس لا ينبغي أن يتحول الى أداة تحكيمية تحرم الناس من التوسع في استعمالهم. ولكن ما سكت عنه ابن الطيب ولم ينبه عليه وهو الأخطر، هو كون القدامى قد استخدموا القياس «عاملا مرجحا بين لهجات القبائل» كما يقول بحق الدكتور عيد (53) الذي ساق على ذلك مثلا من قول سيبويه في (باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب اذا استفهمت عنه بمَن) :

«اعلم أن أهل الحجاز يقولون اذا قال الرجل رأيت زيدا : منْ زيدا ؟ واذا قال مررت بزيد قالوا : مَنْ زيدٍ ؟ . واذا قال : هذا عبد الله. قالوا : منْ عبدُ الله ؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. **وهو أقيس القولين**».

وهناك مثال آخر نسوقه نحن من كتاب (الخصائص) وهو قوله متحدثا عن (ما) الحجازية العاملة و(ما) التميمية غير العاملة :

«من ذلك اللغة التميمية في (ما) **هي أقوى قياسا**، وإن كانت الحجازية أسير استعمالا(54)».

فهذان المثالان ــ ولهما نظائر كثيرة ــ يدلان على أن القدامى ربما خرجوا بالقياس عن موضوعه الذي ينبغي أن يستعمل فيه، وهو حمل غير المقول على المقول، أو بعبارة ابن الانباري : «حمل غير المنقول على المنقول (55)» داخل اللغة الواحدة، الى ترجيح كلام على كلام من لغتين أو لهجتين كل له مستواه الصوابي الخاص، فكيف يصح أن نعتبر لغة تميم أقيس من لغة الحجاز ؟ إن أهل الحجاز يعتبرون لغتهم هي الاقيسْ، والصواب عندهم هو ما استصوبوه هم لا ما استصوبه غيرهم من كلامهم هم أو كلام غيرهم. وكذلك أهل تميم. يعتبرون الصواب هو ما نطقوا به هم، وكل أصحاب لغة يجرون على قواعد لغتهم التي تعارفوا عليها. أما أن نستعمل صيغة المفاضلة (أفضل من) بين مستويين صوابيين مختلفين، فهذا ما يعيبه المحدثون على القدامى، وهذا ما يعود بنا الى المنطلق الذي انطلقنا

(51) نفسه : 124/1.
(52) نفسه : 97/1 وما بعدها.
(53) المستوى اللغوي : ص 81 ــ 82.
(54) الكتاب لسيبويه : 413/2.
(55) الخصائص : 125/1.

منه في التمهيد لهذا الباب : وهو أن الذين جمعوا اللغة وقعدوها بنوا جمعهم وقواعدهم على أساس لم يراعوا فيه تعدد المستويات.

3 ــ ابن الطيب بين المتشددين والمتساهلين :

كان القدماء ينقسمون في مسألة المستوى الصوابي ــ كما رأينا سابقا الى فئتين : فئة تضيق اطار هذا المستوى فتجعله محصورا فيما كثر واشتهر، أو بعبارة اخرى تحصره فيما هو أجود أو أفصح، وفئة توسع هذا النطاق لتجعل الاجود والجيد، والافصح والفصيح في مستوى واحد من حيث الصحة.

قال السجستاني في (فعلت وأفعلت) متحدثا عن أبي زيد الانصاري وهو أحد شيوخه الذين أكثر الرواية عنهم كالاصمعي : «وكان يتسع في اللغات حتى ربما جاء بالشيء الضعيف فَيُجْري ذلك مجرى القوي. وكان الاصمعي مولعا بالجيد المشهور ويضيق فيما سواه» (57).

وقال السيوطي : «قال ابن خالويه في شرح الفصيح : قال ابو حاتم : **كان الاصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحدا، فيجيز كل شيء قيل.** قال : ومثال ذلك أن الأصمعي يقول : حزنني الأمير يحزنني ولا يقول أحزنني وهما جائزان، لأن القراء قرأوا : (لا يحزنهم الفزع الاكبر) و(لا يحزنهم)، جميعا بفتح الباء وضمها(58)».

فهذان عالمان من أقدم علماء العربية، كل منهما كان له اتجاه : كان الاصمعي يتشدد ويضيق نطاق مستوى الصواب فيحصره في المشهور والأجود والافصح، وكان أبو زيد على نقيضه : يجعل كل ما سمع من لغات العرب في مرتبة واحدة من حيث الصحة. والغريب في الامر ان الرجلين معا ينتميان الى مدرسة لغوية واحدة وهي مدرسة البصرة (59).

والمتصفح لكتاب أبي حاتم السجستاني المذكور قبل قليل يجد الخلاف بين الرجلين باديا في عدد غير قليل من الأمثلة : هذا يمنع وذاك يجيز. وهذا يضيق الخناق على مستعملي اللغة ومتعلميها والآخر يوسع ويرخص (60).

وقد أورد أبو حاتم في كتابه محاورة طريفة جرت بينه وبين الاصمعي تبين منها مقدار تشدد الثاني منهما وتشبثه بالافصح وإصراره وعناده على رفض غيره، قال أبو حاتم :

«قال الاصمعي : يقال فتنت الرجل وأنا أفتنه وأنا فاتن وهو مفتون. ولا يقال : أفتنته وهو مُفتَن. انما يقال : فاتن ومفتون.

قال أبو زيد :أفتنته لغة تميم وهو في شعر رؤبة :

* يعرض اعراضا لدين المُفتن *

ويروى : لقلب المفتن.

قال الاصمعي : لم أسمع هذا البيت فيها.

قلت : فقال في الاخرى :

اني وبـــــعض المُفْتَـــــنين داود
ويـــوسف كادت بـــه المكايـــد

(56) الاقتراح للسيوطي : ص : 94.
(57) فعلت وأفعلت ص 88.
(58) المزهر : 232/1.
(59) انظر ترجمة كل من الأصمعي وأبي زيد في طبقات الزبيدي.
(60) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية من كتاب (فعلت وأفعلت) للسجستاني 88 ــ 89 ــ 91 ــ 94 ــ 95 ــ 98 ــ 99 ــ 102 ــ 103 ــ 104 ــ 106 ــ 122 ...

لرؤبة.

فأخذ الأرجوزة فاطلع فيها، ثم عابها.

قال : وقد كان فلان النساج يضع عليه الرجز. أظنه، **قال أبو حاتم** :قلت أنت أنشدتني :

لـــن فتنتـــي لمي بـــالأمس أقْـــنت
سعيدا فأمسى قد قلا كلَّ مسلم

قال : هذا سمعناه من مخنث وليس بثبت. قال وقد أُنشِدَ زمن سعيد ابن جبير ولكن اللحن سبق ذلك الزمان (61)».

فالاصمعي يبدو متشبثا بموقفه المتشدد حتى بعد أن وضعت أمامه الشواهد المتعددة، بدعوى عدم السماع تارة، ودعوى الوضع تارة اخرى، وبالطعن في الراوي ثالثة، وباللحن في الرابعة، بل لقد اضطر الى الطعن في شعر هو نفسه الذي رواه.

أما أبو زيد الذي استشهد بقوله أبو حاتم فقد جوز ما رفضه الأصمعي وقال ان ذلك لغة تميم.

ولم يكن الأصمعي وحده على هذا المذهب، فقد كان معه آخرون، منهم أبو بكر الزبيدي الأندلسي في (لحن العوام)، مما جعل ابن هشام اللخمي الذي كان على شاكلة ابي زيد الانصاري يرد عليه في قسم خاص من كتابه (المدخل الى تقويم اللسان). ومما رد به عليه حين وجده يمنع أن يقال : (هو مُكتى بأبي فلان) قوله : «قال الراد : قد حكى ثعلب عن سلمة عن الفراء أنه يقال : كنيته وكنوته وأكنيته، والمفعول من أكنيته مُكنى على وزن معطى كالذي حكاه عن العامة.

وأفصح اللغات كُنِّي بالتشديد فهو مكنَّى. وكَنَى بالتخفيف فهو مكني وأكنيته فهو مُكنَى **ليست بالفصيحة الا انها ليست بخطأ. ولا يجب أن نلحن بها العامة** لكونها مسموعة. **ومن اتسع في كلام العرب ولغتها لم يكد يلحن أحدا. ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد** (62). **أنحى الناس من لم يكن يلحن احدا.** وقال الخليل ـــ رحمه الله ـــ **لغة العرب اكثر من أن يلحن فيها متكلم.** وروى الفراء ان الكسائي قال : **على ما سمعت من كلام العرب ليس احد يلحن الا القليل** (63)».

وابن هشام بهذا الرد يصنف نفسه مع الفئة المتساهلة مثله في ذلك مثل ابن مكي الصقلي صاحب (تثقيف اللسان) الذي توسع كثيرا في تخريج أقوال العامة والتماس الوجوه التي تجوز استعمالها حتى أجاز لهم أن يستعملوا (مَيْدة) في (مائدة)،(عَيْشة) في (عائشة) و(شِعير) بكسر الشين في (شَعير) بفتحها، و(بِعيد) بكسر الباء في (بعيد) بفتحها، و(مسيد) في (مسجد) و(دِجاجة) بكسر الدال في (دجاجة). واللحم والبحر والبغل والنحل والبخل بالتحريك بالفتح فيها (64).

وعلى نقيض ابن مكي كان ابن الجوزي صاحب (تقويم اللسان) الذي اقتدى فيه بتشدد شيخه ابي منصور الجواليقي في كتابه (التكملة). فالجواليقي هو الذي يقول في مقدمة كتابه المذكور : «واعتمدت الفصيح دون غيره. فان ورد شيء مما منعته في بعض النوادر فمطرح لقلته ورداءته. ووضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء الامصار. **فلا تلتفت الى من قال يجوز فانا قد سمعناه.** قال الفراء : واعلم ان كثيرا مما نهيت عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو

(61) فعلت وأفعلت : ص : 99.
(62) يقصد الأخفش الأكبر.
(63) الرد على الزبيدي ص : 58.
(64) انظر دراسة د. عبد العزيز مطر لكتاب ابن مكي في (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) ص 144 وما بعدها.

توسعت لك باجازته رخصت لك أن تقول : رأيت رجلان، ولقلت : أردت عن تقول ذلك (65)».

والخلاصة أن المتشددين كانوا يرون أن مستوى الصواب محصور فيما اشتهر وكثر واشتركت فيه أغلب اللهجات العربية، وأما المتساهلون فيكفي عندهم أن يرد الاستعمال وفق لهجة واحدة من اللهجات العديدة ليؤخذ به، ومن هنا وجدوا الحجج على تخريج كلام العامة وتأويله. وبعبارة اخرى، يمكن ان نقول : إن الفئة الأولى كانت تأخذ بمبدأ التفاضل بين اللهجات. وأما الفئة الثانية فكانت كل اللهجات عندها في رتبة واحدة. فهي كلها حجة، وهي كلها صواب، وان كان بعضها أفصح من بعض.

وابن الطيب الشرقي كان من هذه الفئة الثانية أي من القائلين بعدم تخطئة اللغة الضعيفة والقليلة، وذلك مع اعترافه بان سلم الفصاحة فيه الأعلى وفيه الأدنى. وكانت الدرجة العليا تسمى عنده (الافصح) والثانية عنده تسمي (الفصيح) وكلاهما عنده صواب لا خطأ. أما الخطأ واللحن الصريحان فلا يكونان الا فيما تعذر تخريجه أو تأويله على لغة من لغات العرب ولو شذت.

ومن أجل موقفه هذا بجانب المتساهلين وجدناه يكثر من انتقاداته وردوده على فئة المتشددين كثعلب والحريري والاصمعي وسواهم. وقد مرت بنا أمثلة عديدة على تساهله. ونريد هنا أن نضيف أمثلة اخرى زيادة في الايضاح :

— قال الناظم :

وغاظني الأمر وأنت غِظتني
تقول في معناه : قد أحفظتني

فعلق ابن الطيب على البيت بقوله : «في هذا الفعل أربع لغات : قلت : أفصح هذه اللغات غاظ كباع ثلاثيا، ولذلك اقتصر عليه جماعة تبعا لصاحب الاصل (66). والثلاثة البواقي هي مقابل الفصيح. أما غَيَّظه وغايظه فحكاهما الجوهري وغيره. وأما أغاظه بالألف فحكاها ابن الاعرابي ونقلها في المصباح. وحكى الجوهري عن ابن السكيت منعها فقال : لا يقال أغاظه. وكأنه أراد في الفصيح، **والا فلا يسعه القول بالمنع مطلقا**(67)».

— وقال ابن المرحل في منظومته :

وقد حللت أنا من إحرامي
أكملته في البلد الحرام

فعلق ابن الطيب (68) :

«ومقابل هذه اللغة : أحل بالألف فهو يحل. حكاها جماعة ونقلها أرباب التآليف. وأنكرها الأصمعي.

قلت : في إنكاره نظر. أما أولا فالمُثْبت مقدم على النافي كما سبق. وأما ثانيا : فورودها في الاحاديث الصحيحة الواردة في البخاري وغيره يدل **على أفصحيتها وكونها مماثلة للاولى في الفصاحة** كما قاله عياض في (المشارق). وتعقب إنكار الأصمعي. وقال : كلاهما بمعنى».

— ومما رد به أيضا على الأصمعي الذي أنكر انه يقال : (أرهنه الشيء بمعنى أعطاه) لأن الصواب عنده (رهنه) ثلاثيا، قوله بعد نقاش طويل : «قلت : والذي يتحصل انها لغة تكلمت بها الأعراب فلا يسع الاصمعي إنكارها. نعم يحكم بقلتها وانحطاط رتبتها

(65) نفسه : ص : 184.أي بدل : (أردت أن تقول ذلك).
(66) المقصود أصل النظم، وهو فصيح ثعلب.
(67) الموطئة : 131/1 ز.
(68) نفسه : 124/1 ز.

في الفصاحة بالنسبة الى الاولى (69)».

ـــ وذكر ثعلب ـــ وتبعه ابن المرحل ـــ أنه ليس من الفصيح أن تقول : (اختفيت) لأن معناها : أظهرت ولكن ينبغي أن تقول : (استخفيت).

قال ابن المرحل :

وقل : قد استخفيت منك، تعني
به تواريت فلا تلمني
لا تقل اختفيت فاختفيتُ
معناه أظهرت كذا رويتُ

فعلق ابن الطيب في كلام طويل نقتصر منه على قوله :

«وما أنكروه أثبته الجوهري. وأما اختفى بمعنى خفي فهي لغة ليست بالعالية ولا بالمنكرة. وقال الفارابي : اختفى الرجل البئر اذا احتفرها. واختفى : استتر. وفي القاموس : واختفى وتوارى بمعنى، واستخفى، فثبت الاختفاء بمعنى الاستتار، **وانتفى ما زعمه أبو العباس وطريقه من الانكار** (70).»

ـــ ومما رد به على ثعلب وناظمه ما جاء في تعليقه على هذين البيتين : قال ابن المرحل :

وقد مررت بفلان يسأل
وما رأيت منهم من يذل
ويتصدق بمعنى يعطي
إن قلت : يسأل فأنت مخطي

فأفاد أنه لا يقال : تصدق بمعنى : سأل، ولكن بمعنى أعطى. ولكن ابن الطيب بعد أن استشار عددا من القواميس والمصادر. قال :

«قلت : ما أنكره هؤلاء تبعا لأبي العباس، وخطأوا قائليه وجعلوه من كلام العامة نقله أبو الفتح ابن جني عن أبي زيد الانصاري وأنشد :

ولو أنهم رزقوا على أقدارهم
ألفيت اكثر من ترى يتصدق

أي : يسأل ويتكفف. وحكى ابن الانباري في كتاب الأضداد : المتصدق : السائل والمعطي. وبهذا تعلم ان المنكر غير مصيب، **وأن المخطىء للعامة لم يأخذ من السعة بنصيب** (71)».

ـــ وقد فرق ثعلب بين الظل والفيء فجعل لكل منهما معنى. ولكن ابن الطيب ذكر أن في المسألة قولين أخذ أبو العباس وابن المرحل بأحدهما وجعلاه هو الأفصح. وبعد مناقشات طويلة يصل الى القول : «قلت : ان أراد انه صواب في الأفصح فظاهر وان أراد أنه لا يقال غير ذلك فلا لتصريح غيره به، وثبوته في كلامهم، وكونه لم يعبر به في الحديث لا يوجب تخطئة المتكلم به ونسبته الى اللحن لاحتمال انه لم يخطر بباله وقت التعبير وغير ذلك كما لا يخفى(72)».

ـــ ومما رد به على ثعلب وعلى النضر بن شميل وكذا الحريري الذين جزموا بأنه لا يقال (سداد من عوز) بفتح السين لان الصواب عندهم هو الكسر، قوله : «ثم ما جزم به النضر بن شميل وارتضاه الحريري وغيره من أن الفتح لحن، غير صواب لأنه

(69) نفسه : 119/1 ز.
(70) نفسه : 506/2 س.
(71) نفسه : 507/2 ـ 508 س.
(72) نفسه : 478/2 س.

حكاه ابن السكيت ونقله الفارابي والجوهري والمجد وغيرهم، وقالوا ان السداد بالوجهين فلا يكون لحنا [73].»

— وقال أبو العباس في فصيحه (باب فُعل بضم الفاء) : «وأُهْدِر فهو مُهْدَر». فعلق ابن الطيب على ذلك بقوله : «قلت : ان أراد أبو العباس ان بناءه للمفعول في القياس فصيح فهو مسلم صحيح، وان أراد أنه لا يستعمل الا مبنيا للمفعول فهو مما يقضي له بالعجب ويحكم له بعدم القبول لمخالفته ما أجمع عليه الائمة الفحول، ونفيه ما ثبت فيما تقدم من النقول. وغريب من الشروح عدم التنبيه عليه والغفلة عن الايماء اليه. فان قلت : أبو العباس شافه العرب ونقل عنهم ما لم يقله غيره بخلاف أرباب التآليف، قلنا : يبعد إجماعهم على إغفال ما يثبت عن العرب ويحكم بفصاحته دون غيره كما لا يخفى [74].»

— ومما رد به على الجوهري الذي قال في صحاحه : «ولا يقال أنعشه» بمعنى رفعه، لان الصواب عنده نعشه ثلاثيا كما قال ثعلب في الفصيح وغيره، قوله : «هذا التصريح مردود. أما أولا فان أبا عبيد قد حكاها عن العرب ونقلها عنه جماعة. وطول باعه وسعة حفظه ورسوخ قدمه في هذا الشأن مما لا يمتري فيه اثنان. وأما ثانيا فقد تقرر أن من القواعد المسلمة في الدواوين الأصولية والفقهية أن من أثبت مقدم على من نفى، وأن من حفظ حجة على غيره. وأما ثالثا، فاجماع أرباب التآليف الثقات المثبتين على نقلها وحكايتها. وذكر بعضهم إياها في عداد الفصيح دون تنبيه على ضعفها أو قلتها يستحيل أن يكون معتمدا على أمر لا وجود له في الكلام. فاذا لم تكن فصحى فهي مقابلتها [75]. على ان من تصدى للتأليف في شيء فانه ينبغي له أن لا يحكم على شيء بالاثبات او النفي إلا بعد أن يستحضر فروعه وأصوله، ويستجمع أبوابه وفصوله. هذا وقد ذكر المجد فيه لغة ثالثة : نعّش بالتضعيف وهي غريبة [76].»

— ورد على أبي زيد الأنصاري الذي منع استعمال (حزن) في الماضي الثلاثي وقال :

«واختار أبو حاتم أحزن الرباعي في الماضي ويَحْزن كينصر في المستقبل. ومنع أبو زيد استعمال الماضي ثلاثيا فقال : لا يقال حزنه وانما يستعمل في المضارع من الثلاثي فيقال يحزنه. انتهى.

قلت : تحصل في الفعلين [77] ثلاثة مذاهب. الأول أفصحية الثلاثي مطلقا ماضيا ومستقبلا وهو مذهب ثعلب في الفصيح وتبعه ناظمه كالأزهري مقتصرا عليه. وعليه فيكون الرباعي مقابلا للفصيح.

الثاني : تساويهما، وهو الذي صرح به جماعة. ويشهد له كونه قرىء بهما معا كما مر دون ترجيح. وهذا هو الذي يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس والأفعال وغيرها.

الثالث : التفصيل. فيستعمل الماضي من الرباعي والمستقبل من الثلاثي، وهذا هو اختيار أبي حاتم وهو قريب من اصطلاحات العرب المبنية على التعادل بين الالفاظ. أما منع أبي زيد استعمال الماضي ثلاثيا فممنوع بتصريح غيره ونقله عن العرب. والله اعلم [78].»

وهو هنا لا يرد في الواقع على أبي زيد وحده

(73) نفسه : 141/1 — 142 ز
(74) نفسه : 160/1 ز
(75) أي فهي فصيحة، لأن مقابل الأفصح عنده هو الفصيح في مثل هذا.
(76) الموطئة : 123/1 ز
(77) حزن وأحزن.
(78) الموطئة : 126/1 — 127 ز.

ولكن على غيره ممن اقتصر على لغة واحدة من اللغات الثلاث. وفي مقدمة من رد عليهم ثعلب الذي اقتصر على (حزن) الثلاثي في الماضي والمضارع.

والامثلة على موقف ابن الطيب المتساهل كثيرة جدا، وقد اقتصرنا على ما سبق تجنبا للاطالة.

خلاصـــة

ولعله يتبين من كل ما مضى من الامثلة والمناقشات، أن تحديد (المستوى الصوابي) ظل دائما موطن خلاف متجدد بين اللغويين العرب منذ عصر الاصمعي وأبي زيد الى عصر ابن الطيب وما بعده، بل هو الى اليوم ما يزال موضع نقاش وخلاف، وان المرجع في هذا الخلاف كان جملة أسباب نذكر أهمها فيما يلي :

1. فأولها وأساسها هو أن لغتنا العربية الفصحى التي وضعت قواعدها النحوية والصرفية والمعجمية منذ القرن الثاني الهجري لم تنتزع — كما سبق القول مرارا — من مستوى واحد بل هي خلاصة اللغة المثقفة أولا، وهي لغة القرآن والشعر والحديث النبوي والكلام المأثور، وخلاصة اللغة المستعملة في الخطاب العادي ثانيا، وهي اللغة المحكية التي كان يتداولها الاعراب في بوادي وسط الجزيرة العربية أثناء فترة التدوين والتقعيد. وهذه اللغة المحكية لم تكن لغة متجانسة كما تكرر القول، بل كانت هي بدورها عبارة عن لهجات بينها اختلاف في الصوت والصرف والتركيب والدلالة. وهكذا فقد اعتبرالقاسم المشترك بين هذه المستويات هو اللغة الفصحى، وهنا نشأ الخلاف لان بعضا قد التزم هذه القاعدة وتشدد في تطبيقها وصار لايحتكم لسواها، وبعض آخر اقتنع بذلك الا أنه لم يعتبر الخارج عن القاسم المشترك لغة منبوذة و لم ينعتها بالخطأ، بل اعتبر الشاذ أيضا صحيحا وصوابا، ومن هنا كان بعضهم يعتبر الفصيح هو ما كثر استعماله أو جرى على قياس مطرد، وبعضهم لا يرى ذلك فيوسع نطاقه حتى يدخل فيه الشاذ والنادر والقليل في الاستعمال. وقد حكوا عن أهل الكوفة حكايات كثيرة تفيد أنهم كانوا في منهجهم النحوي واللغوي يتساهلون على عكس أهل البصرة. قال ابن درستويه : «كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز الا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو [79].» وقال غيره : كان الكوفيون يعملون بالشاذ والنادر حتى انهم «لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه [80]» الا أنه في اعتقادي أن هذا الحكم الذي كان يصدره البصريون على خصومهم الكوفيين ويشيعونه، لم يكن دقيقا تمام الدقة ولا نزيها تمام النزاهة. فهو لا ينطبق على أهل الكوفة وحدهم بدليل أننا وجدنا ثعلبا وهو في أعلام الكوفيين يتشدد في مسألة الفصيح، فكان بذلك شبيها بموقف الاصمعي الذي صنفه الزبيدي، في طبقاته بين البصريين، ووجدنا أبا زيد الانصاري — وهو من البصريين — يتزعم طائفة المتساهلين في الفصيح وكان ينبغي أن يتشدد. وقد وجدنا أيضا ابن درستويه — وهو من أصحاب المبرد البصري — من المنتقدين لمذهب ثعلب المتشدد. كما أثر عن الفراء والكسائي وثعلب أنهم خالفوا أصحابهم الكوفيين في مسائل نحوية [81] كثيرة. وهذا كله يجعلني أميل الى القول : ان مسألة التساهل والتشدد كان مرجعها أيضا أمور اخرى غير الانتماء الى إحدى

(79) بغية الوعاة 164/1.
(80) الاقتراح في أصول النحو : ص 202.
(81) انظر (ظاهرة الشذوذ في النحو) للدجني ص 286 فيما يخص آراء الكسائي التي خالف بها الكوفيين، وص 294 في آراء الفراء المخالفة وص 208 في آراء ثعلب.

الطائفتين : طائفة البصريين وطائفة الكوفيين. وفي مقدمة هذه الامور : الاختلاف في وجهات النظر بين شخص وآخر، أي الاختلاف في الاجتهاد والاختيار والذوق، والاختلاف في مقدار العلم الذي يحصل عليه كل واحد منهما. فالكوفيون فيما بينهم يختلفون وكذلك البصريون فيما بينهم. وأبرز مثال على ذلك ما ورد في تعليق ابن الطيب الشرقي الذي قال في شرح بيت الناظم في (باب فُعِل بضم الفاء) :

ورُهِص الحمـــــارُ أو ســـــواه
بحجـــــر في حافـــــر : أذاه

«قلت : هذه اللغة التي زعم الناظم كأصله انها الفصحى وأقره شارح الاصل، **أنكرها الكسائي** قائلا انه انما يقال رَهِصْت كفرح رَهَصاً بالتحريك، ولا يقال رُهِص بالبناء للمفعول. قاله الجوهري وقاله غيره. وببنائه للفاعل صدَّر ابن القطاع. وببنائه للمفعول صدَّر المجد. فالظاهر أفصحية كل منهما. فكان على أبي العباس أن يذكرهما معا.[82]». فثعلب في هذا المثال لم يتابع الكسائي في رأيه وهو شيخ الكوفيين.

ومثاله أيضا مخالفة ثعلب لمذهب الفراء في (نعمت) ولعموم الكوفيين الذين كانوا يجعلونها بهاء وليس بتاء فهو في فصيحه قد جعلها بالتاء على مذهب الاصمعي البصري. قال ابن الطيب :

«قال ثعلب : والعامة تقول : (ونعمة) تقف عليها بالهاء، وانما هي بالتاء. قال ابن درستويه : ينبغي ان يكون هذا الصواب عند ثعلب وأن تكون التاء خطأ، لأن الكوفيين يزعمون أن نعم وبئس اسمان والاسماء تدخل فيها الهاء بدلا من التاء، والبصريون يجعلونها فعلين ماضيين، والأفعال تليها تاء ولا تلحقها الهاء [83].».

نعم كان للخلاف الشخصي بين أفراد هذه المدرسة وتلك أثره وانعكاسه على الخلاف في أمر المستوى الصوابي. فقد يذهب البصري لمخالفة الكوفي أو العكس لمجرد المخالفة أي لمجرد تحطيم الخصم وتوهين مذهبه، مما يتيح الفرصة لتدخل عوامل غير موضوعية وغير علمية. وأقرب مثال على ذلك مناظرة الزجاج لثعلب وتخطئته له في عشر مسائل كلها في زعمه أخطاء فاحشة. وقد ذكر الذين رووا خبر هذه المناظرة التي تمت بين الرجلين يمثل كل منهما مدرسة من المدرستين، أن كتاب الفصيح لم يؤخذ عن مؤلفه بعد ذلك قط، وهو ما يكذبه الواقع والتاريخ، لان فصيح ثعلب طبقت شهرته الآفاق ولم تكثر الشروح والتعليقات حول كتاب لغوي مثلما كثرت حول كتاب ثعلب هذا. ومما يفضح تدخل العوامل غير الموضوعية في تلك الحادثة هو ما فعله ابن خالويه الذي جاء في القرن الرابع فأبطل كل اتهامات الزجاج وردها واحدا واحدا [84].

واذا كان تعدد مستويات اللهجات التي أخذت منها الفصحى قد ورث خلافا طويلا ودائما بين اللغويين في تحديد المستوى الصوابي، فان اختلاف مستوى لغة الشعر عن مستوى لغة النثر قد خلق هو الآخر خلافا ونقاشا طويلين. وأبرز مثال تجلى فيه هذا النوع من الخلاف هو قضية (الضرورة الشعرية). فاذا كان بعضهم يعتبر لغة الشعر مساوية للغة النثر من حيث إنه يصح اعتمادها أساسا للتقعيد وبالتالي حجة يستشهد بها، فان فريقا آخر كان يتحفظ إزاء اللغة الشعرية بحجة أن الشاعر كثيرا ما تضطره القيود الفنية العروضية الى خرق عرف من

(82) الموطئة : 264/1 ز
(83) نفســـه : 512/2 س.
(84) انظر تفاصيل هذا كله في (الأشباه والنظائر) للسيوطي 204/4 وما بعدها.

أعراف اللغة وقواعدها، والشاهد على ذلك قول الشاعر :

لروضةٌ من رياض الحَزْن او طَرَق
مـــن القَرِيَّـــة حَـــزْن غير محروث
أحلى وأشهى لعيني ان مررت بـــه
من كرخ بغداد ذي الرمان والتوث

فقد ذهب كثير من الناس الى اعتبار كلمة (التوث) بتثليث التاء (الحرف الاخير) فصيحة بدليل قول هذا الشاعر، وذهب فريق ثان الى اعتبارها خطأ بحجة ان الشاعر اضطر الى تثليث التاء الاخيرة للضرورة فلا شاهد في قوله، وأن الصواب هو (التوت) بالمثناة، وهذا ما ذهب اليه الحريري في درة الغواص وغيره (85)، والامثلة على هذا كثيرة جدا.

2. ومن أسباب الخلاف في تفصيح وجه أو تخطئته، الاعتماد على الاستقراء الناقص. فكل لغوي كان يحكم بمقتضى ما انتهى اليه علمه. ولذلك قل ان نجد رأيا أو قولا ولا نجد له ما يخالفه. فالأصمعي يحكم بمقتضى ما أداه اليه جهده في الجمع والاستقراء، فيصبح ما في علمه هو الصواب وما لم يعلمه هو الخطأ. وأبو زيد يحكم أيضا بما علم. وقد يأتي شخص ثالث فيجمع علم هذا الى علم ذاك، ولذلك كنا غالبا ما نجد بين الرأيين المتناقضين رأيا متوسطا يجيز اللغتين معا حين يقع فيهما الخلاف. وأكثر المتأخرين عن مرحلة الجمع والتدوين كانوا من الفئة المتوسطة، لان مقدار العلم الذي وصل اليهم وتراث الاقدمين الذي وقفوا عليه هما أكثر وأعظم مما كان عند الاوائل كل على حدة، ومن هنا أخيرا كان أكثر المتأخرين من الفئة المتساهلة.

3. ومن أهم الاسباب أيضا تضارب بعض المقاييس التي استعملت في تقعيد الفصحى. فقد وقع هذا التناقض مثلا بين معياري الكثرة والاطراد في القياس وغيرهما من المقاييس. فاذا كانت القاعدة العامة أن الفصيح عندهم هو ما كثر استعماله أو اطرد قياسه، فهذا قد يتناقض أحيانا مع مبدأ آخر وهو القول ان كلام الله هو أفصح كلام على الاطلاق، وأن الرسول عليه السلام هو أفصح الخلق وأفصح العرب. فاذا وجد لفظ في القرآن أو الحديث ولم يكثر استعماله أو لم يطرد قياسه كان ذلك من أسباب الخلاف، لأن فريقا سينفيه عندما لا يطابق مبدأ الشهرة والاطراد، وفريقا آخر يثبته لأه يطابق مبدأ الفصاحة المشهود بها لكلام الله أو كلام رسوله. والشيء نفسه يقال عن الكلمة التي ترد في لسان اهل الحجاز، فهي عند قوم فصيحة مطلقا ولو خالفت القياس أو قل استعمالها، عملا بالقاعدة التي قررها ابن الطيب الشرقي وهي قوله : «فما ثبت من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته (86)»، وهي عند آخرين ليست كذلك الا اذا تحققت فيها الشهرة في الاستعمال أو جرت على القياس المطرد. واذا وردت الكلمة في لسان الحجازيين على وجه وفي لسان غيرهم على وجه آخر، فبعضهم سيختار استعمال اهل الحجاز عملا بالقاعدة التي أكدها ابن الطيب في قوله : «ان القاعدة أنه اذا اجتمعت لغة قريش وغيرهم اختيرت لغة قريش كما قال في الخصائص ونقله في الاقتراح» (87)، ولكن غيرهم سيختار لغة أخرى لوجود دليل أو معيار مناقض، فقد وجدنا — على سبيل المثال — فئة من اللغويين تدافع عن أفصحية (أحزن) بمعنى (حزن) بعدد من الادلة، منها : أنه قرىء بها قوله تعالى : «يحزنهم الفزع الاكبر» ومنها ورودها في الاحاديث الصحيحة في

(85) الموطئة : 468/2 س.
(86) الموطئة : 469/2 س.
(87) نفســه : 126/1 — 127 ز.

البخاري وغيره. ومنها أنها لغة تميم. وقد قرر ابن جني أن كلام العرب كله حجة (88).

ومن تعارض المعايير التي نتج عنها تعارض في تحديد مستوى الصواب ومستوى الخطأ، تعارض الاطراد في القياس مع واقع الاستعمال في اللغة. فاذا كان المنطق يحكم بان الفصيح هو ما كان مقيسا وغيره هو ما كان شاذا، فان واقع الاستعمال يدل على أن كثيرا من الالفاظ يكثر استعماله فيحكم له بالفصاحة مع أنه شاذ، وهذا ما أدى الى اشتقاق قاعدة جديدة تقول : ان الشذوذ لا ينافي الفصاحة كما رأينا سابقا.

* * *

(88) نفسه : 126/1 ــ 127 ز.